

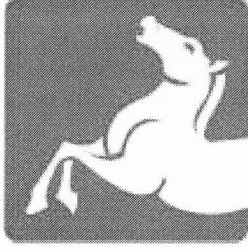
الدليل الإلكتروني للقانون العربي  
ArabLawInfo.

**اتفاق التحكيم الإلكتروني  
وطرق الإثبات  
عبر وسائل الاتصال الحديثة  
«دراسة حالة، ورؤية شخصية»**

**دكتور / حازم حسن جمعة**

أستاذ القانون الدولي

وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث - جامعة الزقازيق



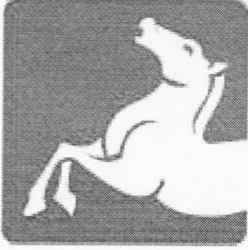
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

## اتفاق التحكيم الإلكتروني وطرق الإثبات عبر وسائل الاتصال الحديثة (دراسة حالة، ورؤية شخصية)

### • التحكيم الإلكتروني:

التحكيم عموماً هو إحالة نزاع قانوني لمحكم أو محكمين يفترض فيهم الحيادة، يختارهم الأطراف المتنازعة ويتفقوا مقدماً على الالتزام بما سينتهي إليه قرار التحكيم بعد جلسات يكون لدى كل طرف فرصة لسماع دفاعه. والتحكيم يحل محل القضاء الوطني، إذ ينتزع من الدولة إحدى سلطاتها الثلاث الرئيسية التي تشكل مظهر سيادتها واستقلالها. ومن هنا كانت إحاطة التحكيم بضمانات عديدة تضمن سلامة إجراءاته ونزاهة وعدالة أحكامه أمر ضروري حتى يحقق هذا الطريق الاستثنائي العدالة التي ينشدها القضاء العادي ويضمنها، وحتى يبرر سبب وجوده الذي يستدعي انتزاع اختصاص سلطة الدولة في تنظيمها لمرافق العدالة. ولولا بقاء القضاء العادي، والطابع الفني الدقيق لبعض المنازعات لظل القضاء العادي هو الملجأ العادل المضمون. وإذا كان من المقبول تنظيم التحكيم وتطويره إلا أنه يجب أن تظل النظرة له على أنه طريق استثنائي يجب أن تتحقق العدالة باللجوء إليه.<sup>(1)</sup> ومن هنا يأتي النظر للتحكيم الإلكتروني

(1) أنظر للمؤلف، القانون الدولي الاقتصادي المعاصر (دار النهضة العربية- القاهرة - الطبعة الثانية 1999) ص. 215.



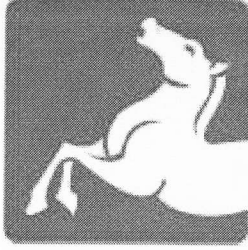
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

كطريقة متطورة تحقق ميزتين اثنتين؛ سرعة البت في المنازعات وضغط نفقات التقاضى.

فالتحكيم يتصف بأهمية خاصة فى حل المنازعات الدولية، وذلك بالنظر إلى سهولة إجراءاته، والسرعة فى الفصل فى المنازعات مقارنة بالإجراءات القضائية العادية. فهئية التحكيم عادة ما تضم محكما متخصص فنياً فى مجال موضوع التحكيم ليتمكن من إيجاد الحلول الملائمة للنزاعات بطريقة أسرع وأفضل مما يجدها القضاة العاديين لأنه يعايش المهنة أو العمل مما يجعله أقدر على حل النزاع بطريقة عملية وواقعية. كما يتميز التحكيم بالسرية، ويجنب الأطراف سلبيات طرح نزاعاتهم أمام الجمهور على عكس المحاكم العادية التى تخضع لمبدأ علانية المحاكمة، ولا تتقيد هيئات التحكيم بهذه القاعدة.

ويتميز التحكيم الإلكتروني بدوره بمزايا إضافية، من أهمها: عدم التزام الأطراف بالانتقال من بلد إلى آخر من أجل حضور الجلسات وتبادل الوثائق والمستندات. ويتم تبادل المستندات فى التحكيم إلكترونياً بطريقة فورية وآنية على شبكة المعلومات أو بالفاكس ، الأمر الذى يتلائم مع كون الوقت عنصراً جوهرياً فى المعاملات الاقتصادية.

إن التجاذب بين رجال الأعمال وقدراتهم وأحلامهم ومنطلقاتهم المبنية على تحقيق أعلى وأسرع ربحية من الأموال وإنجاز للمصالح من جهة وبين رجال القانون والتشريع من جهة أخرى. فرجال الأعمال يهدفون إلى سرعة الإنجاز. أما القانونيون والمشرعون فيعملون على ضبط الأداء وإخضاعه إلى أصول وقواعد تضى عليه الشرعية والعدالة، وتحول بينه وبين إنكار حقوق الغير ومصالحهم. وهو ما ينشده ويتمناه رجل الأعمال ويلتمسه بعد



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

وقوع النزاع. خاصة وأن حجم المنازعات الآن يصل إلى مبالغ ضخمة يصعب عليه التضحية بها، ويتعلق هنا بأهداب القانون وقواعد الإثبات القاطعة ويتطلع إلى منصة القضاء ينشد العدالة والإنصاف على يد القاضى وحكمته، ويناشده التمسك بالقانون والنصوص وتفسيرها.

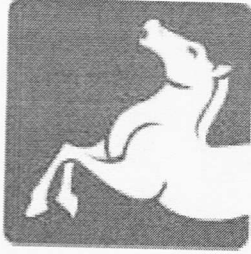
أطراف التحكيم الإلكتروني يلتزمون بالنصوص القانونية السارية المفعول بالنسبة للتحكيم، وعليهم أن يضعوا تفصيلات كافية لمشاركة التحكيم، تجنباً لما قد ينشأ من خلافات نتيجة لغموض هذه المشاركة أو عدم تغطيتها لكل البنود اللازمة للتحكيم.

## • تطويع وسائل حسم المنازعات لتتواءم مع التجارة الإلكترونية:

يعد التحكيم الإلكتروني إحدى الوسائل البديلة لحسم المنازعات ADR تلك الوسائل التي تلقى قبولاً بدلاً من القضاء العادى لسهولةها ولأنها أقل كلفة؛ مالا ووقتاً. ويستخدم لفظ " بديلة " للتمييز بين حسم المنازعات بالطرق التقليدية وحسمها بالوسائل الأسرع والأوفر مثل التفاوض و الوساطة و التوفيق و المحاكمات المصغرة و الخبرة الفنية و التحكيم العادى ثم التحكيم الإلكتروني.

لقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى عام ١٩٩٦ القانون النموذجى للتجارة الإلكترونية المعدل، مع الدليل التشريعى الخاص به. وتبحث التجارة الإلكترونية عن قواعد قانونية وطنية لحسم المنازعات بما يتفق مع طبيعتها الخاصة على نسق القانون النموذجى للمعاملات الإلكترونية.



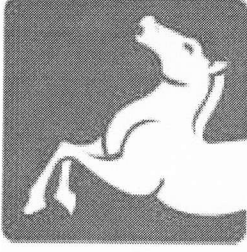


# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

يرى البعض أنه من الممكن تطبيق جميع الوسائل التقليدية المطبقة في حسم منازعات التجارة التقليدية الدولية على منازعات التجارة الإلكترونية مع إجراء بعض التعديلات على كيفية ممارستها<sup>(1)</sup> ونرى أنه من الممكن الاستعانة بالوسائل الإلكترونية في بعض إجراءات التحكيم وأثناء مراحلها، ولكن قد تظل هناك أمور هامة تستلزم الاجتماع في جلسات عادية كضمانة للمتنازعين، وفي حالات التوفيق والوساطة وأسلوب المحاكم المصغرة التي تتم عبر شبكات الاتصال يفضل أن يعقد اجتماع أخير على الأقل بصورة تقليدية بين الأطراف وأمام المحكمين ذلك أن المواجهة وتفاعل العامل البشري له أهمية كبيرة في الوصول إلى تسوية ودية. فكما أن التعامل الأفقى والرأسى في عمليات التجارة والتصنيع أمر على قدر كبير من الأهمية والخطورة لضخامة المبالغ المتعلقة بها يجعل من المهم وضع صيغة منضبطة ودقيقة لحسم منازعاتها. وقد لا يكفى فيها وسائل الاتصال عن بعد وأطراف النزاع بعيدين كل في مقره مرهون برد جهاز يصدق أو لا يسعف في نقل وجهة نظره.

لقد بدا للكثيرين أنه من المفيد استخدام الإمكانيات التي تتيحها

(1) د. عبد الحميد الأحمد ، نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ، منظمة التجارة العالمية، د.أسامة أحمد شوقي المليجي ، قيمة مستخرجات التقنيات العلمية الحديثة ومدى حجيتها في الإثبات المدنى، مركز الأبحاث والدراسات فى المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية. (٢٠٠١). د. القاضى إلياس ناصيف، التحكيم الإلكتروني ، مركز الأبحاث والدراسات فى المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية. (٢٠٠١). د. محمد حسام محمود لطفى ، الإطار القانونى للتجارة الإلكترونية، دراسة فى قواعد الإثبات مصر - لبنان - الإمارات - الأردن . الكويت ، عام ٢٠٠٠ د. سمير برهان، إبرام العقد فى التجارة الإلكترونية الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، مارس ٢٠٠٢ الجمعية العامة ، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى، الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية. مارس ٢٠٠٢ د. محى الدين علم الدين ، دور البنوك والمؤسسات التمويلية . مؤتمر التجارة الإلكترونية والإفلاس عبر الحدود ، نوفمبر (٢٠٠٠)، مقر جامعة الدول العربية.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة بديلا للجلسات التقليدية التي تعقد للنظر في مطالبات الأطراف المتنازعة في حالات التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم. فقد استخدم الفاكس وشبكات الكمبيوتر مثل الإنترنت والبريد الإلكتروني والاجتماع التلفزيوني Video-conference كوسيلة عملية لجأ إليها الساسة ورجال الأعمال في التفاوض وإبرام الاتفاقات أو عند تسوية المنازعات. وقد بدأت بعض التطبيقات المتخصصة والاتحادات المهنية تنظيم تلك الوسائل ووضع بعض القواعد التنظيمية والقانونية لتفعيلها وتسهيل وضبط استخدامها. فعلى سبيل المثال وضعت جمعية المحكمين الأمريكية American Arbitration Association نظام القاضى الافتراضى

(Virtual Magistrate) الذى يتيح جريان التحكيم، أو بعض مراحله، عبر شبكات الكمبيوتر. كما تبنت المنظمة العالمية للملكية الفكرية هذا الاتجاه حيث وضعت نظاما لتسوية المنازعات يعتمد فى كثير من مراحله على استخدام شبكات المعلومات.

ونود أن نطور هذا المنهج ليصبح بمثابة تحكيم إلكترونى "مؤسسى". وهى التسمية التى أتخبرها لنطلقها على التحكيم الإلكتروني الذى يتم تحت إشراف ومظلة جهة متخصصة فى أعمال الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة. حيث يكون لها ذات دور المؤسسات المنظمة للتحكيم مثل غرفة التجارة الدولية ICC أو هيئة التحكيم الأمريكية AAA ومركز تسوية المنازعات التابع للبنك الدولى ICSIT ومراكز التحكيم الدولى التابعة للجنة الأمم المتحدة للتجارة UNCITRAL دور كبير فى تأمين الاتصالات بين الأطراف المتنازعة وتوثيق المستندات واعتماد التوقيع الإلكتروني والتثبيت

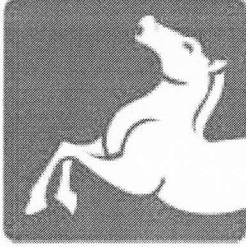


# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

منه. كما تضمن تحصين ملف التحكيم الإلكتروني من أى تدخل غير مشروع أو غير مسموح به، حتى لا تتعرض هذه المستندات للمسح أو للتخريب أو التحريف. فالتكنولوجيا المتقدمة كما سهلت لأصحاب المصالح الاستعانة به لتسهيل أعمالهم، تتيح للمخربين النفاذ لها واستخدامها فى أعمال غير سليمة. وكان لزاماً أن توجد أساليب لمنع هؤلاء المتدخلين من الوصول إلى الملفات الهامة التى توجد على مواقع خاصة على شبكات المعلومات. ويجب الاستعانة ببيوت خبرة متخصص فى هذا المجال بحيث تكون مسئولة عن تأمين المواقع ومحتوياتها فى مواجهة أى اختراق غير مشروع لها. وتعمل فى هذه الحالة على مساعدة أطراف النزاع على ترتيب مستنداتهم والتثبت منها والمحافظة عليها. فهى بمثابة سكرتارية إلكترونية فى التحكيم الإلكتروني.

ووفقاً لفكرة محكمة التحكيم الافتراضية "Cyber Tribunal" التى صاغها كمشروع تجريبى مركز بحوث القانون العام بجامعة مونتريال بكندا عام ١٩٩٨ تم وضع قواعد سلوك تتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية وتكفل صحة بياناتها. كما صيغت قواعد تسوية منازعاتها بموجب نظام يضمن سلامة الإجراءات. على أن يتم ذلك بناء على إرادة وموافقة أطراف العلاقة أو النزاع وإفراغ هذا الاتفاق فى شكل تعاقدى.

تلك القواعد استمدت أساساً من القانون النموذجى للاونسترال UNCITRAL بشأن التحكيم التجارى الدولى عام ١٩٨٥ وقواعد التحكيم لدى غرفة التجارة الدولية، مع إدخال ما يلزم من تعديلات تقتضيها طبيعة تنفيذ الإجراءات من خلال الاتصالات الإلكترونية التى تستخدمها فى التحكيم.



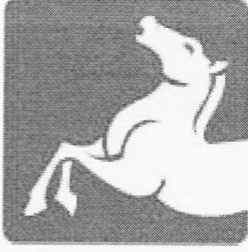
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

## • إمكانية اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني في ظل القوانين الحالية:

لم يعتمد كثير من الدول التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات إلا حديثاً، وقد تم تنظيمه بقوانين وطنية واتفاقيات دولية، ومعظم تلك الوثائق القانونية لم يرد بخلد واضعيها أنه سيأتي يوم يذهب فيه المتخاصمون إلى بعد من التحكيم العادي ليأخذوا بأسباب التطور؛ فيستخدمون الوسائل الإلكترونية في إجراءات التحكيم وفي إصدار قراراته، فهل تتسع القواعد القانونية القائمة لهذه الصيغة من التحكيم؟ أم أن الأمر يحتاج إلى نصوص قانونية تنظمها وتضع ضمانات المحاكمات القضائية ذاتها لأطراف الخصومة؟ يقتضى ذلك البحث في مقتضيات التحكيم الإلكتروني في ضوء القوانين الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات القائمة.

## • النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني:

يثير الآن التحكيم عبر وسائل الاتصال الإلكترونية العديد من التحديات في أكثر من مسألة قانونية في فروع القانون المتعددة، فهناك بعض الصعوبات التي تتعلق بإبرام اتفاق التحكيم وكتابته وتوقيعه بما يفيد اتفاق الأطراف، وكذلك مدى أهمية انعقاد الجلسات بالحضور المادي لأطراف النزاع والمحكمين لتدقيق المستندات وسماع الشهود وتبادل المذكرات وسماع مرافعات المحامين، كما يظل من المهم تحديد مكان التحكيم الذي يمكن بناءً عليه تحديد القانون الواجب التطبيق بشأن نظام

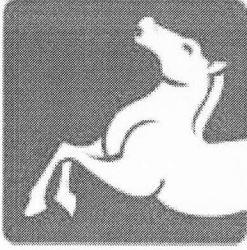


# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

الإثبات وسماع الشهود ومناقشتهم والمرافعات الشفوية، ثم كيف سيتم اعتماد قرار التحكيم وتوقيع المحكمين عليه إلكترونياً، ومدى اعتراف دولة محل التنفيذ بالقرار التحكيمي الإلكتروني.

فالنظام المذكور يعتمد في تشغيله على أساليب مخالفة للتحكيم العادي، لذلك يواجه التحكيم الإلكتروني صعوبات الاعتراف بقراراته، فالسلطات الوطنية لا تطبق إلا قوانينها الوطنية والاتفاقات الدولية التي صدقت عليها، ولكنها غير ملزمة بإنفاذ أحكام التحكيم التي تصدر إلكترونياً بناء على العقود الخاصة بين أطراف النزاع وقبول المحكمين، أو بناء على الأنظمة الخاصة التي انضموا إليها والتي تنظم هذه الإجراءات القانونية، فقد ترفض الدولة الاعتراف بقرارات المحكمين الصادرة في قضايا التحكيم التي سارت إجراءاتها وصدر الحكم فيها عبر شبكات الاتصال الإلكترونية أو الخط المباشر للبريد الإلكتروني E.mail أو بالفاكس، وكذلك أحكام التحكيم المستندة إلى بنود تحكيمية نصت عليها عقود إلكترونية طالما لم تجسد في اتفاقية دولية أو قوانين وطنية تلزم الدول ومحاكمها.

وإذا كانت اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها تلزم محاكم الدول الأطراف فيها بالاعتراف باتفاقات التحكيم الأجنبية والأمر بتنفيذها إلا أن هذا الالتزام مرهون بتوافر عدة شروط؛ مثل أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وموقعاً من أطرافه، وأن يكون حكم التحكيم موقعاً من المحكمين، وهي شروط يحتاج توافرها التوسع في مفاهيم الكتابة والتوقيع وضمانات الدفاع ليستوعب التطور الذي لحق بالتعاملات ومفهوم التحكيم في عصر ثورة المعلومات والاتصالات. وقد



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

أوردت اتفاقية نيويورك عدة أسباب تجيز رفض الاعتراف بحكم التحكيم وتنفيذه، وتنطوي تحتها حالة صدوره بناء على اتفاق تحكيم غير صحيح وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه الحكم (أ/٥). كما ورد النص على ذات الحكم في القانون النموذجي (م ١/٣٦ - ١/أ).

## • القوانين الوطنية ومدى وفائها بمتطلبات التحكيم الإلكتروني:

ينص قانون التحكيم المصري رقم ١٩٩٤/٢٧ في المادة ١٢ منه على أن: يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً، ويكون اتفاق التحكيم مكتوباً إذا تضمنه محرر وقعه الطرفان أو إذا تضمنه ما تبادلته الطرفان من رسائل أو برقيات أو غيرها من وسائل الاتصال المكتوبة.

وفي المملكة العربية السعودية يجب التصديق على اتفاق التحكيم المكتوب من قبل المحكمة المختصة بالمملكة.

وذهب رأى إلى أن هذا الاتجاه لا يقوم على أساس قانونى سليم وأنه يجب تعديل القانون لصحة إبرام اتفاقات صحيحة عبر رسائل البيانات، ولا ندرى ما هو الأساس القانونى السليم حتى يتعين علينا اللجوء إليه، وهل المشرع عندما أراد أن يسبغ حمايته على أطراف الخصومات القضائية لم يكن يعتمد على أساس سليم؟ إن الانسياق وراء مفاهيم مغلوطة بدعوى التطوير والتقدم تجلب للمتقاضين - خاصة الطرف الضعيف - من الخسائر ما يجعلنا نتردد ألف مرة قبل الانزلاق إلى عقود أو اتفاقيات ووسائل جديدة لا نخدمنا بقدر ما نخدم الطرف الأجنبي.

ورغم ذلك تضمنت مقترحات المائدة المستديرة التى شكلها مركز





# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

القاهرة الإقليمية للتحكيم التجاري الدولي التعديلات الضرورية لتطوير قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ / ١٩٩٤ ليساير المتطلبات الجديدة للتجارة الدولية، بما في ذلك ما أحدثته التجارة الإلكترونية من ثورة في هذا المجال.

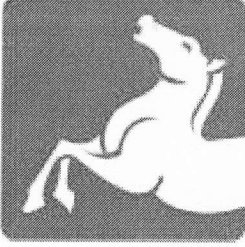
## • شرط التحكيم يجب أن يكون مكتوباً:

معظم القوانين المقارنة تشترط الكتابة كمبدأ للإثبات، والتشريع الفرنسي - على سبيل المثال - يحكمه في الإثبات مبدأ أساسى مقتضاه إن الإثبات الصحيح يتمثل في الكتابة.

ويقصد بالكتابة هنا أصل المستند المتمسك به، والذي قد يكون ورقة رسمية أو ورقة عرفية أو اتفاق ملزم لطرف واحد أو لطرفين أو أكثر كما في عقد الشركة، وإزاء طلب هذه الكتابة يتعين الاستعانة بدليل كتابى لإثبات عكسها وفقاً لمبدأ (contre un écrit, il faut une preuve écrite) وهذه القاعدة الخاصة بالإثبات بالكتابة لم تترك في الأصل مجالاً لسلطة التقديرية للقاضى. حيث أخذ بصددها المشرع المصرى وكذلك الفرنسى بمذهب الإثبات القانونى، إلا أن هناك العديد من الاستثناءات التى نص على أغلبها القانون المدنى والتى بموجبها أخذ المشرع بمذهب الإثبات الحر الذى يمنح القاضى سلطة واسعة في تقدير قيمة الدليل.

وتشترط معظم القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً حتى يكون صحيحاً، وأبعد من ذلك يشترط أحياناً أن يكون موثقاً ومشهوراً في السجلات الرسمية، كما هو الحال في قانون المملكة





# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

العربية السعودية، إلا أن استخدام وسائل الاتصال الحديثة كالفاكس والبريد الإلكتروني في إبرام العقود والاتفاقات يثير التساؤل عن معنى الكتابة المطلوبة في تحرير بنود اتفاق التحكيم عندما يستخدم الأطراف تلك الوسائل، أو عندما يستعمل الطرفان وسائل اتصال إلكترونية في إجراءات التحكيم، ولا شك أن اختلاف القوانين الوطنية في مسألة مدى استلزام تحقق شرط الكتابة في الرسائل الإلكترونية يؤدي إلى صعوبات في حالة تنفيذ حكم التحكيم في بلد لا يأخذ بالتفسير الواسع لشرط الكتابة، إذ أن الشرط لا يتحقق لدى كثير من الدول إلا في حالات محدودة هي توقيع الطرفين على الوثيقة الكتابية وتبادل الرسائل بين الطرفين أي الرد على رسالة برسالة كتابية أخرى.

وعلى حين يرى جانب من الفقه الذي ينشد الإسراع بالإجراءات أن الشكل الكتابي يكون متحققا لدى تبادل البيانات إلكترونيا عبر شبكات الكمبيوتر أو غيرها من وسائل الاتصال المعاصرة، طالما أنها توفر تدوينا أو تسجيلا للاتفاق على وسائل تسجيل يسهل الرجوع إليها مثل الديسك أو الـ C.D's، فهل وجود النص بهذه الطريقة أو بتبادل البيانات إلكترونيا أو بالبريد الإلكتروني أو الفاكس يحقق شرط الكتابة؟ ولقد كان من بين التوجيهات التي أصدرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ضرورة أن يساوى القانون في قبول الكتابة الإلكترونية بين التجارة العادية والتجارة الإلكترونية، وهو ما جعل هذه اللجنة توصي الأونسترال بالنظر في إجراءات تسمح بجعل الإشارة إلى مصطلحات مثل الكتابة والتوقيع والمستندات في الاتفاقيات الدولية تشمل نظائرها الإلكترونية.

ولأهمية اتفاقية نيويورك، ولتعلقها بموضوع أساسي في التحكيم



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

الدولى وهو تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية فى بلد آخر غير البلد الذى صدرت فيه فقد ظهرت محاولات تطالب بتجاوز عقبة الشرط الكتابى، مفهوما بالمعنى الخطى التقليدى، وأن الرسائل الإلكترونية تستوعب هذا الشرط. ودعت تلك المحاولات للأخذ بالتفسير الواسع لشرط الكتابة، على نحو الكتابة الإلكترونية، وكان هناك اقتراحاً بتعديل اتفاقية نيويورك أو إعداد اتفاقية أخرى تحقيقاً لهذا الغرض، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بتأييد كاف من العديد من الأطراف خوفاً من تأثيرها على استقرار الاتفاقية، لذلك إنتهى الرأى إلى أن قانون الاونسترال النموذجى بشأن التحكيم الدولى يتيح الأخذ بالحكم الأصلح أو الأنسب فى القوانين الوطنية فى البلد الذى يراد تنفيذ حكم التحكيم فيه.

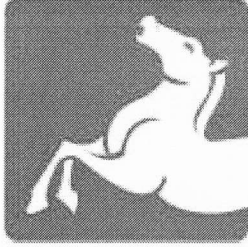
وقد سائرت بعض القوانين الوطنية الحديثة للتحكيم التطور الراهن فى مجال التعاقد عبر وسائل الاتصال الإلكترونية بشرط إثبات تدوين اتفاق التحكيم.

## ● إثبات شرط التحكيم فى القانون المقارن:

اشتراط الكتابة: هل يلزم أن يكون اتفاق التحكيم الإلكتروني خطياً؟ وما هو المقصود بالاتفاق الخطى فى إطار التحكيم الإلكتروني؟  
أ - استلزام شرط الكتابة فى القوانين الوطنية يختلف الأمر فيه بين بلد وآخر، على النحو التالى:

### ١- القانون المصرى:

ورد فى هذا المعنى المادة (١٢) من قانون التحكيم المصرى الرقم ٢٧



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

لسنة ١٩٩٤ والسابق ذكرها، حيث جاء فيها أن اتفاق التحكيم يكون مكتوباً إذا تضمنه محرر وقعه الطرفان أو إذا تضمنه ما تبادلته الطرفان من رسائل أو برقيات أو غيرها من وسائل الاتصال المكتوبة.

## ٢- القانون الألماني:

تستوجب المادة ١٠٢٧ من قانون التحكيم الألماني لعام ١٩٩٧ أولاً أن يكون اتفاق التحكيم خطياً في وثيقة موقعة، أو تبادل للرسائل أو فاكسات أو برقيات أو غير ذلك من وسائل الاتصال التي توفر تدويناً لاتفاق، و ثانياً أن الشكل الكتابي لاتفاق التحكيم يتوفر إذا ورد في وثيقة مرسله من طرف إلى آخر مادام لا يوجد اعتراض من المرسل إليه وذلك إذا اعتبرت الوثيقة جزءاً من العقد الأساسي.

٣- القانون الإتحادي السويسري: كما اعتبر التشريع الإتحادي للقانون الدولي الخاص في سويسرا لعام ١٩٨٧ (م ١٧٨) اتفاق بند التحكيم مستوفياً لشرط الكتابة إذا ورد في رسائل البرق أو الفاكس أو التلكس أو أية وسيلة اتصال أخرى متى أمكن إثباتها بالكتابة.

## ٤- القانون اللبناني:

تنص المادة ٧٦٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية، فيما يتعلق بالتحكيم الداخلي، على ضرورة أن يكون البند التحكيمي مكتوباً، أما المادة ٨١٢ من القانون نفسه فتتص على أنه عندما يكون التحكيم الدولي خاضعاً للقانون اللبناني، فلا تطبق عليه أحكام المواد ٧٦٢ إلى ٧٩٠ وبالتالي بدأ



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

للبعض انه لا يلزم وفقاً لهذه المادة أن يكون اتفاق التحكيم الدولي خطياً على حين أنه يكون اشتراط الكتابة في التحكيم الدولي من باب أولى حماية للشخص الوطني.

## ٥- القانون الإيطالي؛

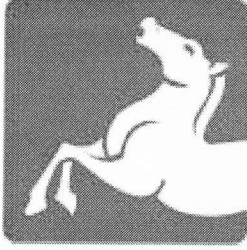
وفي إيطاليا توجب المادة ٨٠٧ من قانون أصول المحاكمات المدنية، أن يكون هذا الاتفاق خطياً. وقد توسعت المادة المذكورة في مفهوم الصيغة الخطية، بحيث شملت الورقة المكتوبة والتلغراف والتلكس وسواها. ولم يوجب القانون الفرنسي، كالقانون اللبناني شكلاً معيناً للاتفاق التحكيمي في نطاقه الدولي، بينما أوجب، على الصعيد الداخلي أن تكون اتفاقات التحكيم خطية.

## ب. اشتراط الكتابة في الاتفاقيات الدولية؛

أوجبت بعض الاتفاقيات الدولية أن يكون الاتفاق التحكيمي خطياً.

١- فنصت المادة ٧/٢ من القانون النموذجي الصادر عن لجنة القانون الدولي لدى الأمم المتحدة Uncitral على أن يكون الاتفاق التحكيمي مكتوباً.

٢- أما اتفاقية جنيف فقد أتت أكثر تحريراً، إذ أوجبت من حيث المبدأ، إثبات الاتفاق التحكيمي بالصورة الخطية، ولكنها أجازت إثباته بغير المستندات الخطية، إذا كان المتعاقدان أو



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

أحدهما منتمياً إلى بلد لا يوجب الاتفاق الخطى. أو إذا أبرم  
الاتفاق وفقاً لقوانين هذا البلد.

٣- وأوجبت المادة الثانية من اتفاقية نيويورك أن يكون الاتفاق  
التحكيمي خطياً، سواء بالنسبة إلى انعقاد الاتفاق نفسه، أو  
إلى تنفيذ القرار التحكيمي. وقد نصت الاتفاقية على أن  
الاتفاق التحكيمي قد يبرم بين الأطراف في صلب العقد أو قد  
تتضمنه رسائل متبادلة.

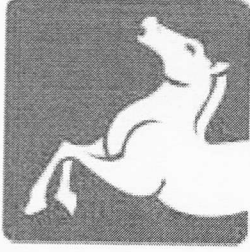
وكما يبدو بإيجاز أن الاتفاق التحكيمي كقاعدة عامة، يجب أن يكون  
خطياً. ولكن متى يعتبر أن الاتفاق التحكيمي خطياً؟ ويتعبير أكثر دقة، هل  
الاتفاق الموقع بين طرفين إلكتروني، يمكن اعتباره خطياً؟ هذا هو لب  
المشكلة، والذي نبدي بشأنه ما يلي:

• مفهوم الكتابة: هناك اتجاهان بشأن مفهوم الكتابة؛ اتجاه موسع  
وآخر مضيق،

• التوسع في مفهوم الكتابة:

يمكن تفسير اتفاقيات التحكيم، ومنها اتفاقيتا جنيف و نيويورك بشكل  
واسع بمعنى أنها تعتبر وتقبل استعمال وسائل الاتصالات الحديثة ضمن  
مفهوم المستندات الخطية.

وقد ذهبت إحدى المحاكم الفرنسية، وفي معرض تفسيرها لاتفاقية  
نيويورك، إلى اعتبار أنه يستخلص من صياغة الاتفاقية أنها أجازت الأخذ  
بعين الاعتبار وسائل الاتصالات الحديثة كمستندات خطية، وهذا ما  
يستخلص من نص المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة، والتي لم تستبعد إلا  
الاتفاقات الشفهية أو الضمنية فقط.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

وقد قررت المحكمة الفيدرالية السويسرية في حكم صدر في ١٦/١/١٩٩٥ وعلى ضوء تفسيرها لاتفاقية نيويورك، أن شرط التحكيم المنصوص عليه في وثيقة الشحن، التي تتضمن شروطاً عامة، يعتبر صحيحاً، ولو لم يكن موقفاً من الطرفين، إذ تبين أن الفريقين درجا على التعامل، منذ عدة سنوات على الأساس نفسه، وذلك تطبيقاً لمبدأ حسن النية في التعامل، وقد قررت هذه المحكمة، أنه يجب أن تؤخذ بالحسبان وسائل الاتصالات الحديثة، وأن إلزامية التوقيع على العقود أصبحت نسبية في مادة التجارة الدولية<sup>(١)</sup>، ورغم ما يمكن أن يوجه لهذا الحكم من انتقادات إلا أن فرضه على الأطراف الضعيفة أمر وارد الآن.

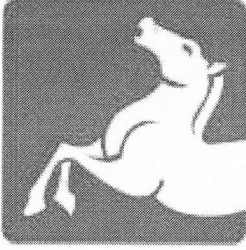
أما محكمة النقض الفرنسية فقد قضت بعدم حجية الفاكس الذي جرده أحد بمقولة أنه مصطنع بطريقة القص واللصق بواسطة المدعى.<sup>(٢)</sup>

وهنا نود أن نتناول دراسة حالة إحدى قضايا التحكيم التي عين لها محكم فرد وكان التحكيم بين شركة مصرية وشركة دانمركية وفقاً لنظام غرفة التجارة الدولية. وقدم المدعى - الشركة الدانمركية - صفحة وحيدة ادعت أنها الصفحة الأخيرة من عقد مع المدعى عليه وهي غير موقعة من أى من الطرفين ولكن يظهر مكان توقيع المدعى عليه ختم شركته بشكل معوج، كما أن تلك الصفحة بدت وكأنها مقطوعة ثم لصقت بعد ذلك. ورغم أن المدعى عليه جردها إلا أن المحكم قبل صورة الفاكس غير الواضحة والموصولة والتي لا تحمل توقيع المدعى عليه ولا توجد الصفحات الأخرى

(١) محكمة: ( Unitribunal de balois )

(٢) حكم SA. Lazard / M me Thurin Furintes Mar., 28 2000، مشار إليه في الدكتور

محمد حسام لطفى، الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية - القاهرة، ٢٠٠٢ .



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

المكاملة للعقد. والأسس التي استند إليها المحكم لا تجد لها أى سبب عادل أو معقول<sup>(1)</sup>. وقد أرفقنا فى نهاية هذا البحث صورة ذلك الفاكس الذى أسس عليه المحكم حق المدعى فى التعويض، وكذلك صورة صفحات قرار التحكيم الذى دافع فيه المحكم عن قبوله ذلك الفاكس. وما نود الانتهاء إليه أن الأخذ بالفاكس أو بالوسائل الأخرى التى ينتهجها التحكيم الإلكتروني تحتاج إلى ضمانات أقوى. وأن الترويج للمسائل المستجدة يجب أن يحاط أولاً بضمانات تحقيق العدالة لجميع الأطراف من جميع الدول.

وهذا الأمر يستدعينا أن ندقق فى مراسلاتنا. فالمشكلة تظل أكثر تعقيدا فى مادة التحكيم الإلكتروني.

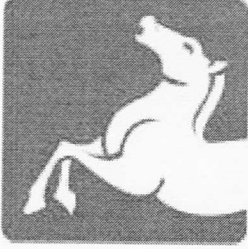
وقد أوردت المادة ٧/٢ من القانون النموذجى المتعلق بالتحكيم التجارى الدولى الصادر عن لجنة القانون الدولى لدى الأمم المتحدة Uncitral عددا كبيرا من الاشكال الخطية للاتفاق التحكيمى، منها، فضلا عن توقيع مستند خطى ورقى بين المتعاقدين، تبادل الرسائل، وتبادل الاتصال بالتلكس، وتبادل التوقيع، وتبادل التلغراف، وتبادل أى وسيلة من وسائل الاتصالات الحديثة التى تثبت الاتفاق التحكيمى.

وأخيراً اعتبرت المادة ٦ من القانون النموذجى المشار إليه أنه يجب أن تؤخذ فى الاعتبار المستندات الإلكترونية كمستندات خطية، مع الإشارة إلى أهميتها، فى كونها تستعمل دائما بالطريقة الأصلية دون أى تأثير قد يؤدى إلى تغييرها.

والاستخدام الآمن والفعال لشبكات وسائل الاتصال الإلكترونية فى

(1) ICC., No 10274/ AER. Nov. 22,1999.





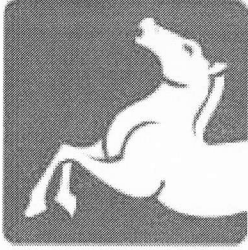
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

إنجاز إجراءات التحكيم يقتضى دراسة وضع قواعد محددة تنظمه من حيث إجراءات المرافعات والإثبات خصوصاً تقديم المستندات وتبادلها من حيث التحقق من سلامتها وتوثيقها وحجيتها ومدى اعتبارها وثائق مكتوبة يكون لها حجية فى الإثبات.

ورغم القيد الهام الذى نصت عليه القوانين الحديثة بشأن التجارة الإلكترونية، ألا وهو ضرورة إثبات المراسلات الإلكترونية بالكتابة أو تدوينه على ديسكات أو CD's، إلا أنها زادت الأمر ودقة بصدد وسائل الاتصال الحديثة إذا تعلق الأمر بطرف ضعيف مثل المستهلك، لذلك استثنى التشريع الأمانى للتحكيم من قاعدته العامة بشأن اعتماد الاتفاق الإلكتروني اتفاقيات التحكيم التى يكون المستهلك طرفاً فيها، فهذه الاتفاقيات يجب إدراجها فى وثيقة موقعة منه شخصياً.

## • التوقيع على الاتفاق:

وتفرض النصوص القانونية المتعلقة بالتحكيم، بوجه عام، أن يكون الاتفاق التحكيمى موقعاً من الطرفين، وهذا التوقيع يعد فى حال حصوله، تعبيراً واضحاً عن إرادة كل منهما، وعن أنهما اطلعا على بنود الاتفاق ووافقا عليه، أما مجرد الطرق على مفتاح الكمبيوتر فلا تعبر بذات القوة عن إرادة المتعاقدين، لذلك كان التوقيع على الورق يفيد بأن من وقع قد اطلع على كل شروط الاتفاق وقبل بها، أما قبول الاتفاق التحكيمى الإلكتروني فلا يدل على توافق الإرادتين بالطريقة نفسها، لأن تفصيل شروط الاتفاق لا يرد إلا فى بيانات الإيجاب التى يضعها الفريق المعارض،



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

وقد تكون المخاطر أشد جسامة عندما لا يظهر الاتفاق التحكيمي مباشرة بل يحال بشأنه إلى مرجع آخر يتضمن هذا الاتفاق، كما لو كان ملحقا لعقد نموذجي *contrat-type* أو اتفاق اطارى *Convention-cadre*.

وقد اختلف الرأي، في مجال التحكيم الدولي، بشأن صحة شرط التحكيم المنصوص عليه في مرجع آخر، فقضى أولا ببطالانه لتعارضه مع روح اتفاقية نيويورك، التي نصت على ضرورة أن يكون الاتفاق التحكيمي خطيا وموقعا عليه من الطرفين.<sup>(1)</sup>

ثم قضى فيما بعد بصحته، بشرط أن يكون الطرفان عاملين بشروط المرجع المشار إليه، ويعتبر سكوتهما بمثابة علم منهما بالشروط المذكورة.<sup>(2)</sup>

غير أن التسليم بصحة الإرادة على الوجه المتقدم، في مجال التحكيم الإلكتروني، يبدو بالغ الصعوبة، ومن شأنه أن يثير شكاً في الإثبات، ويظل للطرفين الحق في تأكيد القبول بوسيلة أخرى. فأرسال بريد إلكتروني *courier lectronique* مع الادعاء بتسلمه، يمكن أن يثبت، عند الاقتضاء وجود الرضاء، كما قد يثبت استعمال تقنية تصويرية معينة *Scanner* وأكثر من ذلك، فان استعمال هذه التقنية من شأنه أن يسبغ الصفة الرسمية على التوقيع ومحتويات الرسالة. وهنا يثور موضوع استخدام الوسائل الإلكترونية في التوقيع، أو ما يعرف بالتوقيع الإلكتروني.

(1) راجع: الدكتور القاضي إلياس ناصيف حيث يشير إلى: *Civ. Lere, Oct. 1989, Rev. Arb. 1991, 134, note Kessedjan*

(2) الدكتور ناصيف المرجع السابق ويشير كذلك إلى: *Civ. Lere, 26 Juin. 1990, Rev. Arb. 1991, note Kessedjan*



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

## • مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات:

### تعريف التوقيع الإلكتروني:

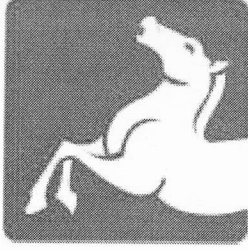
التوقيع الإلكتروني عبارة عن بيانات قد تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها، مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو صوتي أو أى وسيلة أخرى مستحدثة، يثبت شخصية الموقع ويميزه عن غيره وينسب إليه قراراً أو محرراً بعينه.

وقد لقي التوقيع الإلكتروني إهتماماً بالغاً على المستوى العالمي والوطني فصدرت تشريعات تعنى بمسائل الإثبات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني، فلجنة القانون الدولي لدى الأمم المتحدة أصدرت تقريراً بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٩٧ يعرض إطاراً قانونياً جديداً حول التجارة الإلكترونية للدول التي ترغب في إصدار تشريعات تسهل عقد الصفقات التجارية عبر الشبكات الدولية لنقل المعلومات وتبادلها.

### ❖ ومن المقترحات الواردة في هذا الإطار ما يلي:

١ - التوسع في تعريف الإثبات الخطي أو الكتابة، ليشمل السند الإلكتروني، بحيث لا تختلف الكتابة الإلكترونية عن الكتابة القائمة على سند ورقي، بحيث تكتسب الكتابة القائمة على سند إلكتروني صفة السند الخطي الورقي، وقد رأينا أن هذا أمر يجب ألا يفرض على أطراف النزاع والمحكمين بل يخضع لاتفاق الأطراف وقناعة المحكم .

٢ - اعتماد السند الإلكتروني كوسيلة ممكنة وصالحة في الإثبات، أى معادلة السند الإلكتروني بالسند الورقي ووضعهما في مرتبة قانونية واحدة على صعيد الإثبات، بشرط أن يتوافر فيه إمكان تحديد هوية الشخص



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

الذي أصدره، و أن يكون السند قد نظم وحفظ وفق شروط من شأنها أن تضمن صحة محتواه ومصداقيته، لذلك يعود المشرع ليمنح القاضى الحرية فى حسم النزاعات القائمة حول الإثبات بالكتابة، وفقاً لتقديره.

٢ . الاعتراف القانونى بالتوقيع الإلكتروني، حيث عرف التوقيع وأعطاه مفهوماً واسعاً من منطلق التركيز على وظيفته وليس على شكله، فاعتبر أن التوقيع أياً كان شكله، يجب أن يجزم بالتعريف بهوية صاحبه، وأن يعبر عن تأييده لمحتوى السند أو العمل الذى يقترن به.

## القانون النموذجى للتجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني؛

اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية مشروع قانون نموذجى يضع بدائل لتنظيم بعض الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية خصوصاً فى مجال إثبات المعاملات والعقود، وقد أوصت اللجنة جميع الدول بأخذ المشروع بعين الاعتبار فى تطوير التشريعات الوطنية.

ويأخذ القانون النموذجى بمبدأ معاملة مخرجات أجهزة الاتصال الإلكترونية معاملة المستندات الورقية مادامت الأولى تؤدى نفس وظيفة الثانية فى الإثبات بنفس مستوى الأمن الذى توفره، لاسيما وأن رسائل البيانات الإلكترونية توفر فى معظم الحالات درجة أكبر من الثقة والسرعة. وقد استهدف القانون النموذجى للتجارة الإلكترونية توفير الاشتراطات الأساسية المماثلة لاشتراطات شكل الورقة العادية وبيان كيفية استيفاء رسائل البيانات الإلكترونية لها، ومن ثم إمكان الاعتراف لها بذات الحجية القانونية الذى يحظى به المستند الورقى المقابل لها والذى يؤدى الوظيفة ذاتها، وهو ما تناوله القانون النموذجى بالتنظيم فى أهم قطاعات أو مفاهيم الدليل الكتابى وهى الكتابة والتوقيع والأصل.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

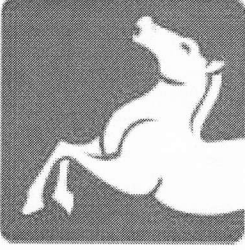
وفيما يتعلق باشتراط التوقيع تركّز المادة ٧ من القانون النموذجي على الوظيفتين الأساسيتين للتوقيع وهما تعيين هوية محرر الوثيقة والتأكد من موافقته على مضمونها، وتجعل رسالة البيانات مستوفية لشروط التوقيع أولاً إذا استخدمت طريقة لتعيين هوية موقع الرسالة وللتدليل على موافقته على بياناتها، وثانياً إذا بلغت تلك الطريقة مبلغاً من الدقة بحيث يمكن التعويل عليها بالقدر المناسب الذي أنشئت من أجله رسالة البيانات.

## تجارب الدول في مجال قبول رسائل البيانات الموقعة إلكترونياً في الإثبات:

شرعت بعض الدول، تنظيماً يهدف الاستفادة من إمكانيات التجارة الإلكترونية، فأصدرت قوانين جديدة اعتمدت، ضمن طرق الإثبات، المحررات الإلكترونية التي تقوم على دعائم تتيح استرجاع البيانات المحررة عليها إلكترونياً على مخرجات ورقية. وهذا هو الاتجاه الذي أخذت به القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية التي أدخلت في معنى المستندات أو المحررات قواعد البيانات الإلكترونية، وأجازت للمتقاضين تقديم مستنداتهم في شكل إلكتروني هذا على الرغم من أن القانون التجاري الموحد (م ٢/ ٢٠٠) يتطلب الكتابة في عقد بيع البضائع، إذا بلغ الثمن ٥٠٠ دولاراً أو أكثر.

وفي ألمانيا صدر قانون تنظيم التوقيع الرقمي على رسائل البيانات المشتركة على نحو يمكن المرسل إليه من التحقق من صدورها ممن هو منسوبة إليه وأنه لم يلحقها أي تغيير عقب إرسالها.

وفي إنجلترا ينظم قانون الإثبات المدني لعام ١٩٦٨ استخدام سجلات الحاسبات الآلية في الإثبات، فهو يجعل مصطلح المحرر أو المستند أو



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

الوثيقة يشمل أى نوع من الوسائط أو برامج الحفظ والاسترجاع التى يمكن إثبات معلومات عليها، مثل الميكروفيلم والشرائط والاسطوانات، وتعتبر "الكتابة" المستخرجة منها بمثابة مستند قائم بذاته، ويجيز القانون للقاضى أن يقبل البيانات المستخرجة من الحاسبات الآلية كدليل على الواقعة القانونية المدعاة وذلك بعدة شروط تدور حول تقنية عمل الحاسب الآلى.<sup>(١)</sup>

## • أحكام التوقيع الإلكتروني:

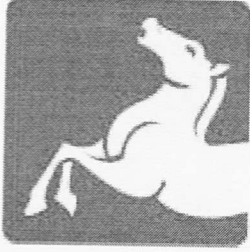
يتعين أن يكون العقد موقعاً من شخص أو جهة لها صلاحية التوقيع وبذلك يكون للتوقيع الإلكتروني دور أساسى وهام فى انعقاد وما ترتب على هذا الانعقاد من التزام الأطراف بأحكامه.

وقد وضع القانون عدة ضوابط للأخذ بحجية الكتابة والتوقيع الإلكتروني منها:

- ارتباط التوقيع بالموقع دون غيره.
- سيطرة الموقع على الوسيط الإلكتروني.
- قابلية اكتشاف أى تعديل أو تبديل فى البيانات المحررة أو التوقيع الإلكتروني بعد وضعه على المحرر.

---

(١) د. سمير محمود حمزة. العقود والمعاملات الإلكترونية بشكل عام والتوقيع الإلكتروني بشكل خاص طبقاً للقانون المصرى.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

وقد قرر المشرع مبادئ هامة وآثاراً تترتب على التوقيع الإلكتروني.. منها:

- ١ - يتمتع التوقيع الإلكتروني بذات الحجية المقررة للتوقيعات في قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية.
- ٢ - تمتع الكتابة الإلكترونية بذات الحجية المقررة للكتابة في قانون الإثبات.

وقد تبنى مشروع قانون التوقيع الإلكتروني في مصر حكم المادة ٩٧ من القانون المدني المصري من حيث مكان وزمان انعقاد المعاملة الإلكترونية وهي المادة التي سبق ذكر نصها.<sup>(١)</sup>

## • التصديق على التوقيع الإلكتروني:

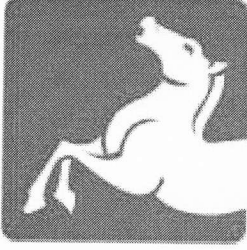
وينص مشروع القانون المصري على عدم جواز من يزاول خدمات التصديق الإلكتروني إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من جهة الترخيص التي يحددها القانون.

ويفرض القانون عدة شروط يجب مراعاتها من جانب مزاول خدمات التصديق الإلكتروني منها:

- ١ - الحصول على شهادة من جهة الترخيص تبين صلاحية الترخيص الممنوح له وفئته (حيث تحدد هذه الفئات بمستويات مالية) وذلك بعد التأكد من أخذ الاحتياطات اللازمة والضمانات سواء في شكل وثائق تأمين أو إقرارات بضرورة

(١) سمير حمزة المرجع السابق ص ٥.





# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

المحافظة على سرية البيانات والمعلومات التي تلتزم بها الجهة التي تزاول خدمات التصديق وضمان عدم تسريها للغير.

٢ - كما ينص مشروع القانون على ضرورة تقديم ضمان مالى يغطى مسئولية من يقوم بخدمات التصديق الإلكتروني عن مسئوليته قبل الموقع أو الغير، ونلاحظ أن مشروع القانون قد ترك العديد من أحكامه التفصيلية للائحة التنفيذية لما يتضمنه مثل هذا المجال من أحكام تفصيلية متغيرة بشكل مستمر مع تغير التكنولوجيا، وخيراً فعل المشرع باشتراط تقديم هذا الضمان.

٣ - ضرورة التحقق من صحة التوقيع الإلكتروني وصلاحيته للاستخدام وصدوره من الموقع.

## الجزاء والعقوبات:

أفرد مشروع القانون فصلاً خاصاً بالجزاء والعقوبات فينص على عقوبات الحبس والغرامة لكل من:

١ - زور أو تلاعب فى توقيع أو وسيط إلكترونى باصطناعه أو إتلافه أو تعييبه أو تحويله بأى طريقة تؤدي إلى تغيير الحقيقة فى بياناته.

٢ - كل من أفشى أو تواطأ مع الغير لإفشاء بيانات توقيع أو وسيط إلكترونى.

٣ - كل من توصل بطريق الغش أو التديس للحصول على توقيع



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

إلكتروني لا يحق له الحصول عليه مستخدماً في ذلك معلومات  
أو بيانات كاذبة أو خاطئة.

٤. كل من أصدر شهادات تصديق إلكتروني قبل الحصول على  
ترخيص بذلك من جهة الترخيص.

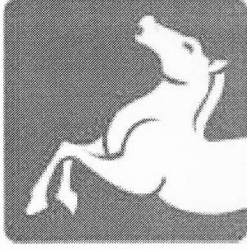
## الإخطار بطلب التحكيم إلكترونياً،

نصت المادة الرابعة من نظام التحكيم في غرفة التجارة الدولية على أن  
طلب التحكيم يقدم إلى الأمانة العامة، ويجرى الإبلاغ إما عن طريق البريد  
أو عن طريق اتصال إلكتروني، كما نصت المادة ٤ من نظام Cyber tribunal  
على أن الطلب يقدم على نموذج إلكتروني خاص.

وتلعب مهمة المحكمين، فيما يتعلق بالتحكيم الإلكتروني، دوراً خاصاً،  
ولاسيما بالنسبة إلى اتفاق الطرفين مع هيئة التحكيم على وسائل الإثبات،  
والمستندات والتحكيم الإلكتروني والنصوص المطبقة وما إلى ذلك.

ويتم تبادل المذكرات ووسائل الإثبات بين الخصوم أصلاً بطريقة خطية  
أو شفوية، وتؤخذ بعين الاعتبار طبيعة التحكيم الإلكتروني.

وبهذا الشأن تنص المادة ٣ من نظام غرفة التجارة الدولية على أن  
التبليغ أو الاتصالات يمكن أن تجرى بواسطة خطابات الاعتماد والبريد  
والفاكس والبرق، وبكل وسيلة اتصال أخرى يمكن أن تشكل إثباتاً على  
إرسالها، ومن هذا النص العام والشامل يمكن أن تنفذ وسائل الاتصالات  
الإلكترونية. وقد جاء نظام التحكيم في محكمة Cyber tribunal أكثر وضوحاً،  
إذ نص على أن طلبات التحكيم يمكن أن تجرى بالبريد الإلكتروني عن  
طريق نموذج خاص يقدم إلى الأمانة العامة.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

## • طرق الإثبات في التحكيم الإلكتروني:

بداءة نقول أن لاختيار القانون أو النظام الواجب التطبيق بشأن الإجراءات التحكيمية أهمية كبرى لأن هذا القانون يحدد، بصورة خاصة، نظام الإثبات والوسائل التقنية التي من شأنها تأمين احترام مبادئ السرية واعتماد وسيلة الإثبات وحقوق الدفاع، فضلاً عن تنظيم محاضر الاجتماعات المرئية وسواها.

وعلى أي حال فإن مبدأ حرية الإثبات في المواد التجارية مبدأ مستقر في جميع الأنظمة القانونية. حيث يأخذ المشرع بمبدأ حرية الإثبات في مواجهة التجار في المواد التجارية عدا في استثناءات منصوص عليها على سبيل الحصر مع السماح للأطراف باستبعاد نظام الإثبات بكل الطرق - الواردة في القانون - وإحلال القواعد العامة في المواد المدنية محله.

وحرية الإثبات تسمح بالإثبات بكل الطرق بما في ذلك شهادة الشهود والقرائن ضد الكتابة، وفي ظل تلك القاعدة يجد التحكيم الإلكتروني مجالاً خصباً لوجود مبدأ حرية الإثبات في المواد التجارية وفرض أساليب الإثبات التي يستحدثها من حين لآخر.

إن قبول مستخرجات الحاسب الآلي أو مستخرجات أية تقنية أخرى يشكل خروجاً صريحاً على قاعدة الشهادة السماعية التي تتطلب شهادة الشخص بالأمور التي لديه معلومات شخصية عنها، أما في حالة مستخرجات التقنية الحديثة، فإنه من الصعب تحديد الشخص الذي يشهد بالمسائل التي يتضمنها المحرر.



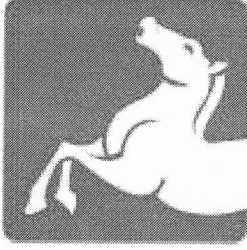
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

ويقترح الدكتور المليجي الشروط الواجب توافرها في المستخرج في الآتي:

- ١ - أن يكون المستخرج صادراً من حاسب إلكتروني يستخدم بصفة منتظمة في أنشطة الحاسب.
- ٢ - أن تتم تنفيذ الحاسب - بصفة منتظمة - ببيانات من نوعية البيانات التي تضمنها المحرر المقدم في الإثبات،
- ٣ - أن يعمل الحاسب بصورة طبيعية وقت تسجيل البيانات،
- ٤ - أن تكون المعلومات التي يتضمنها المحرر المقدم قد تم نسخها أو أخذها من معلومات وبيانات مقدمة للحاسب.<sup>(١)</sup>

وهي شروط منطقية، ولكن مع وجود قرصنة المعلومات وانتشار الفيروسات وإمكانية تغيير البيانات على شاشات الكمبيوتر دون أن يظهر الكشط أو التغيير أو التحشير يجعل الأخذ بهذه البيانات في الإثبات أمر غير مطمئن للخصوم أو للقاضي والمحكم، وهذا ما تداركه الدكتور المليجي عند استعراضه لوسائل الغش المعلوماتي فيقول: أن وسائل الغش المعلوماتي يمكن أن تتحقق بمعرفة أى شخص آخر ينجح في الدخول على أى نظام معلوماتي informatique أو خاص بكمبيوتر ثم يستعمله لحسابه مستغلاً لها لمصلحته، فاستعمال وسائل المعلوماتية عن بُعد، telematique يمكن أن يسهل هذا الدخول المخالف - والذي يطلق عليه القرصنة على نظم المعلومات عن بعد ( Sabotage informatique ou telematique ) عن طريق تعطيل شبكة الاتصالات من خلال اختلاق تزاخم لخطوط الهاتف الخاصة بالنظام المستهدف.

(١) دكتور المليجي، المرجع السابق ص. ١٥ - ١٦



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

وقد يتحقق هذا الغش أيضاً خلال الاستخدام السيئ (L'utilisation abusive) لمن يملك الدخول على نظام معلوماتي معين أو من خلال استخدام نظام النقل الآلي للأموال بالتجاوز للحدود التي يسمح بها الحساب المصرح به من البنك المجنى عليه.

وأيضاً من صور الغش المعلوماتي، إطلاق فيروس داخل البرامج يؤدي إلى تلوته وتلفه وذلك دون أن يتم اكتشافه، مما يصيب البرنامج الحقيقي والبيانات المسجلة عليه.

وكذلك قد يتم الغش من خلال تزيف بطاقات الائتمان بتغيير الشريط المغنط الثابت عليه أو عن طريق تقليد الحروف البارزة الموجودة على البطاقة.

والحقيقة أن ما يساعد على تعدد حالات الغش والتدليس في هذا المجال هو كثرة أجهزة وبرامج الحاسب الآلي المستخدمة، فضلاً عن كثرة العمليات التي تتم من خلالها، مما يهدد شبكة المعلوماتية عن بعد بالتعرض للمخاطر السابقة.

## • أهمية تحديد مكان التحكيم:

نود أن ننبه إلى أنه نادراً ما يلتفت الأطراف إلى أهمية اختيار القانون الواجب التطبيق، وحتى لو تم تعيين هذا القانون أو النظام فغالباً ما لا يتضمن كل الأحكام الأساسية للإجراءات التحكيمية، وبالتالي يكون القانون الواجب التطبيق، هو عملياً قانون مكان التحكيم، خاصة بالنسبة إلى النظر إلى صحة الاتفاق التحكيمي، وبتشكيل المحكمة التحكيمية، وسائر



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

الإجراءات الأخرى، ولذلك يلزم تحديد مكان التحكيم. غير أنه في إطار التحكيم الإلكتروني، تظهر بهذا الشأن، صعوبات جدية، إذ كيف يعين مكان التحكيم كما تساءلنا في هذا البحث؟.

ويمكن في الواقع اعتماد أسس متعددة لتعيين مكان التحكيم الإلكتروني، ومنها: مكان وجود المحكم *Lex loci arbitri* ولكنه في هذه الحالة أيضا تظهر صعوبة جديدة عندما يكون التحكيم إلكترونيا، فهل يعتبر مكان المحكم هو مكان محل إقامته أو وطنه؟ وإذا لم يكن المحكم فردا بل عدة محكمين، فكيف يعين مكان التحكيم؟

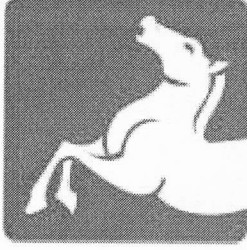
وفي مصر سبق أن حددت المادة ٩٧ من القانون المدني المصري تاريخ ومكان انعقاد العقد العادي بين طرفين غائبين بقولها:

١ - يعتبر التعاقد ما بين الغائبين قد تم في المكان وفي الزمان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول، ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضى بغير ذلك.

٢ - ويفترض أن الموجب قد علم بالقبول في المكان وفي الزمان اللذين وصل إليه فيهما هذا القبول.

ومن الممكن أن يمتد حكم هذه المادة للعقود التي تبرم إلكترونيا.

وقد نص قانون التحكيم الإنجليزي ( القسم ٥٣ ) على أن مكان إصدار الحكم يتحدد بمكان التحكيم إذا كان واقعا في بريطانيا، بصرف النظر عن المكان الذي جرى توقيعه فيه، أو المكان الذي أرسل منه أو سلم إلى أطراف التحكيم.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

كما أن بعض نظم التحكيم يرتبط تطبيقها بتحديد مكان التحكيم ،  
سواء فيما يتعلق بمكان التحكيم ذاته أو فيما يتصل بمكان صدور حكم  
التحكيم.

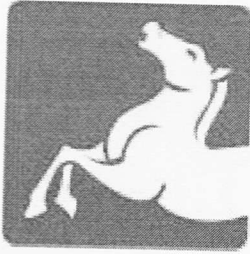
وعلى ذلك فإن الآثار التي ترتبها قواعد تحديد مكان التحكيم تلك  
تستلزم البحث في كيفية تحديده في حالة جريان التحكيم عبر وسائل  
الاتصال الإلكترونية، ومن المؤكد أن طبيعة هذه الشبكات تثير التساؤل حول  
المكان الذي صدر حكم التحكيم منه والوقت الذي صدر فيه.

## ● جلسات التحكيم الإلكتروني:

في التحكيم العادي تجرى جلسات التحكيم في حضور الأطراف  
والمحامين والشهود والخبراء وسواهم ولكن كيف تجرى هذه الجلسات في  
التحكيم الإلكتروني؟

تطورت وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة، ومن أهمها الإنترنت،  
ولاسيما تقنية سماع الأصوات وانتقال الصور وإرسال النصوص وسواها.  
فقد اتاح البريد الإلكتروني نقل النصوص والمستندات السمعية والبصرية،  
ولكنه تبادل إلكتروني للمستندات المقدمة في الخصومة بدلا من الجلسات،  
حيث يمكن لمن يستعمل الكمبيوتر أو الفاكس أن يرسل الأوراق والرسائل  
إلى خصمه، ويقرأ الرسائل والمستندات التي يوجهها الخصم إليه، وهذه  
التقنية الحديثة تسمح باستعمال وسائل اتصال فورية بين أعضاء التحكيم؛  
الخصوم والمحكمين. وإن كانت هذه الاتصالات تضمن وصول النصوص  
والصور ولكنها لا تضمن صحتها وسلامة مضمونها.



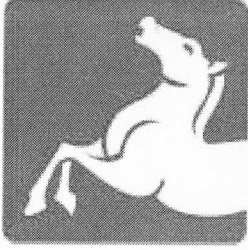


# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

فالاتتماعات المرئية عن بُعد via teleconference هي بدون شك وسيلة تشبه الجلسة التي يكون فيها الأطراف حاضرين شخصياً، غير أن مسألة سير الجلسات حضورياً لا تعتبر قاعدة إلزامية يمكن للمحكمة بناء على اتفاق الطرفين أن تقرر إتمام جلسات التحكيم عن الطريق الإلكتروني. وهذا ما نصت عليه المادة ٩/٢ من نظام Cyber tribunal، بقولها أن المحادثة بين الطرفين يمكن أن تجرى بكل الوسائل المعقولة، ومنها التليفون والاتتماعات المرئية والفاكس.

ورغم وجود النصوص التي تتسع لاعتماد محاضر الاجتماعات عن بعد فإنها لم تمنع الاجتماع الشخصي بين الخصوم والمحكمين، وبالفعل فإنه حتى في حالة التحكيم الإلكتروني يكون التلاقى بين الأطراف المتنازعة أمراً مفيداً إن لم يكن مهماً، على الأقل في بداية الإجراءات التحكيمية وذلك من أجل التعارف بين الأطراف والمحكمين، وتسهيلاً لخلق المناخ الملائم والثقة الضرورية لهذا النوع من التحكيم.

ولابد من التساؤل عما إذا كان يمكن للتحكيم الإلكتروني أن يضمن احترام القوانين وحقوق الدفاع وصحة إجراءات المحاكمة، فعدم تواجد الأطراف شخصياً قد يؤدي إلى حرمانهم من رؤية بعض جوانب النزاع، ومن إمكانية تقويم ملاءمة حجج الخصم، مع الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى التحكيم الإلكتروني لا تكون المستندات مكتوبة، وليس ثمة مجال لانعقاد جلسة يحضرها الأطراف أو ممثلوهم، ومع ذلك يذهب البعض إلى أن التحكيم الإلكتروني يكون صحيحاً، وإذا رغب الأطراف في حضور جلسة فيمكن أن يتم ذلك عن بعد، حيث يتناقلون الصور، ويجري التعارف فيما بينهم عن طريق اجتماع تليفزيوني، يكون مماثلاً للجلسة التي يحضرها الأطراف شخصياً ومن ثم يتوافر لها احترام حقوق الدفاع، وضمنان مبدأ صحة إجراءات المحاكمة.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

## • قرار التحكيم:

تفرض بعض القوانين الوطنية أن يكون القرار التحكيمي خطياً، ومنها قانون التحكيم المصري الذي يقرر في المادة ٤٣ ما يلي:

١ - يصدر حكم التحكيم كتابة ويوقعه المحكمون، وفي حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم واحد يكتفى بتوقيعات أغلبية المحكمين بشرط أن تثبت في الحكم أسباب عدم توقيع الأقلية.

٢ - يجب أن يكون حكم المحكمين مسبباً إلا إذا اتفق طرفا التحكيم على غير ذلك أو كان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم لا يشترط ذكر أسباب الحكم.

٣ - يجب أن يشتمل حكم التحكيم على أسماء الخصوم وعناوينهم وأسماء المحكمين وعناوينهم وجنسياتهم وصفاتهم وصورة من اتفاق التحكيم وملخص لطلبات الخصوم وأقوالهم ومستنداتهم ومنطوق الحكم وتاريخ ومكان إصداره وأسبابه وإذا كان ذكرها واجباً.

ويجب فيما يتعلق بالتحكيم الإلكتروني التوصل إلى حل يعوض عن غياب التوقيع العادي للحكم، كما لو أرسلت نسخة مطبوعة من القرار التحكيمي إلى محكمين من أجل التوقيع عليها، ولكن هذا الحل لا يفي بالغاية المطلوبة لأنه يخرج عن إطار الإجراءات الإلكترونية، وبالتالي يجب اتباع الأساليب الحديثة للتوقيع الإلكتروني، وهذا ما تبنته المادة ٥٤ من نظام مركز الوساطة والتحكيم، التي نصت على أن توقيع أعضاء الهيئة



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

التحكيمية على القرار التحكيمي يخضع للتوقيع الإلكتروني.

وعند صدور القرار التحكيمي، يجب إبلاغه إلى الأطراف بأية وسيلة كانت، على ألا تؤدي هذه الوسيلة إلى تغيير محتوياته في أثناء نقله، وكذلك يقتضى تعيين تاريخ إبلاغه، وبالفعل فقد نصت المادة ٢٨ من نظام غرفة التجارة الدولية على إن إبلاغ القرار التحكيمي إلى الأطراف يتم بوسيلة الأمانة العامة، ويمكن تسليمهم صوراً طبق الأصل من هذا القرار.

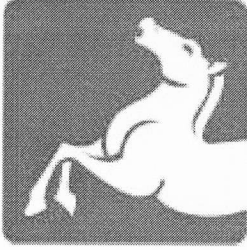
## • تنفيذ قرار التحكيم وحفظه:

من المهم تنفيذ قرار التحكيم بعد صدوره، فهذا هو الهدف النهائي من اللجوء إلى التحكيم، ويتعين كذلك حفظ هذا القرار للرجوع إليه كسند قضائي يحتج به أمام الجهات الرسمية.

وقد نصت المادة الثالثة من اتفاقية نيويورك والمادة ٣٥ من القانون النموذجي Uncitral على أن النسخة الصالحة للتنفيذ هي النسخة الأساسية أو النسخة الرسمية،

أما القانون النموذجي المتعلق بالتجارة الإلكترونية، فنص في المادة ٨ منه على أن النسخة المطابقة للأصل يمكن استعمالها كالنسخة الأصلية بشرطين: الأول أن يكون ثمة ضمانات أكيدة للاعلام بها. والثاني أن يبلغ هذا الاعلام إلى الشخص الذي تقدم إليه صورة القرار التحكيمي.

وإذا كانت هذه المسألة لا تثير أية صعوبات فيما يتعلق بتنفيذ القرار التحكيمي العادي، فكيف يطبق ذلك بالنسبة للتحكيم الإلكتروني؟ ما زال



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

الأمر يحتاج إلى بحث وضبط. وفي رأينا أن الجهات الرسمية المنوط بها التنفيذ، والتي تبدأ بالمحكمة المختصة بإصدار الصيغة التنفيذية للحكم وكذلك رجال التنفيذ من محضرين وشرطة لن يقبلوا بسهولة مسئولية تنفيذ حكم تحكيم إلكتروني !! .. إلا في حالة وجود قانون وطني أو اتفاقية دولية تلزم السلطات الوطنية بقبول وتنفيذ الأحكام الإلكترونية. وهنا لن تتردد تلك القوانين والاتفاقيات عن وضع ضوابط وشروط ومعايير لتلك الأحكام. وأشك في أنها يمكن أن تصل إلى ضمانات ترقى ل ضمانات التقاضي العادي.

يدفعنا الشعور بأهمية عدم حرمان المجتمع من ثمار التكنولوجيا الحديثة وضرورة دعم الجهود الرامية إلى الوصول إلى مجتمع بدون ورق، دون إهدار المصالح المشروعة للمستهلكين في التمتع بالأمن القانوني إلى الاعتقاد في أهمية إجراء تعديل تشريعي يمنح بعض المرونة لنظام الإثبات الحالي حتى يتمكن من مواجهة التطور التقني الحديث في هذا المجال.

## ● المفاضلة بين التحكيم والتقاضي:

يفضل أطراف العلاقة الاقتصادية الدولية عادة النص على التحكيم لحسم ما قد يثور من منازعات فيما بينهم، وذلك بالرغم من أن التحكيم في حد ذاته لا يخلو من بعض المخاطر.<sup>(1)</sup>

(1) Mark B. Feldman, cases and Materials for a Course in International Commercial Arbitration, Georgetown University (1983). Henry p. De Varies, " International Arbitration: A contractual substitute for national courts" 57 Tulane Law Review, pp.42-79 (Nov. 1982).



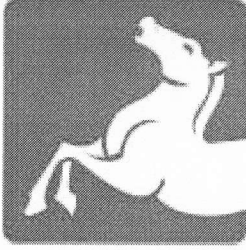
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

وهناك العديد من أنظمة التحكيم المختلفة، منها ما قدمته لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية - UNCITRAL United Nations Commission for International Trade Law وهو مجموعة متكاملة من قواعد التحكيم. كما يوجد لدى عدد من الاتحادات التجارية إجراءات تحكيم خاصة بهم، هذا بالطبع إلى جانب غرفة التجارة الدولية Of Commerce International Chamber وكذلك تحكيم لندن المتميز وهيئة التحكيم الأمريكية American Arbitration Association وكلها مؤسسات تقدم أنظمة وإجراءات للتحكيم.

ويقال أن التقاضي يفيد في بعض الأحيان، ولكن قد يؤدي في ظروف معينة إلى تدمير، ليس فقط صحة المتقاضين، ولكن أيضاً حساباتهم في البنوك، فالخوض في الخصومات القضائية يتعين أن يسبقه تفكير كاف فهو ليس بالبساطة والمتعة التي نشاهدها في التليفزيون أو نقرأ عنها في القصص البوليسية.

وقد تصل المفاوضات بين الأطراف إلى طريق مسدود، ويتعين إحالة النزاع للتقاضي، والبديل الوحيد للإدعاء أمام القضاء هو اللجوء إلى التحكيم. إذا أمكن أخذ الخصم المدعى عليه إليه. أو إذا كان هناك اتفاق مسبق على تسوية الخلافات من خلال النص على التحكيم بحيث يتعين على الأطراف الالتزام بمثل هذا الاتفاق، بيد أن التحكيم يكون مفيداً ووسيلة جيدة بقدر دقة تنظيمه بين الأطراف. فإذا ما إنعدمت الرغبة في ذلك لدى طرفي النزاع، فقد ينقلب إلى إجراء أكثر كلفة في الوقت والمال من اللجوء إلى التقاضي.

(١) المؤلف محكم دولي ضمن القائمة المعتمد في جميع هذه الهيئات الدولية في تخصص عقود الاستثمار ومطالبات عقود المقاولات الدولية.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

وقد ساد مفهوم «حكم ولا تتقاض» Arbitrate don't Litigate معظم العلاقات الدولية الاقتصادية، ويقال أن لهذا المبدأ أهمية خاصة لأسباب عديدة نوردتها فيما يلي:

١- عرض الخلافات ذات الطابع الاقتصادي الدولي على المحاكم الوطنية يزيد من المخاطر التي يتعرض لها الطرف الأجنبي، وبالتالي يدفعه إلى زيادة مخصصات الاحتياطي المالي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع التكلفة والأسعار، ويقرر بعض الاقتصاديين أن الأسعار في مثل هذه الحالة ترتفع بنسبة ٥٠٪<sup>(١)</sup> لتغطية مخاطر التقاضي<sup>(٢)</sup>.

٢- الخلافات والمنازعات ذات الطابع الدولي الاقتصادي يتعين حلها في أقصر وقت ممكن حتى لا تتأثر الحياة الاقتصادية، التي تستلزم السرعة في التعامل، وكثيراً ما يأخذ على القضاء أنه يستغرق وقتاً طويلاً للفصل في الدعاوى المطروحة أمامه مما يتسبب في بطء المعاملات الاقتصادية، حيث يعتبر الزمن عنصراً جوهرياً بالنسبة لها .. ولأن الوقت له قيمة مالية في هذا المجال.

---

(1) Clive M. Schimthoff, why Arbitration is the favored method of dispute settle- Times pp. 75 24 March 1984, K. Backsleigel", Arbitration راجع ment " Financial and Courts- Recent Developments (March 1978) ( paper presented on 6th International arbitration congress Mexico City) and the reference to; 4 report from Europe No. 2 at 2,( Chemical Bank, Feb. 1977).

(٢) هذا ويعرض على غرفة التجارة الدولية ما يزيد عن ٢٥٠ نزاعاً كل عام. أنظر تزايد اللجوء إلى التحكيم.

The International Solution to International Business Disputes, ICC publications 301 (Oct.-1977), p.34, B. Cremades, Arbitration and Business (Mar. 1978). Provisional Report presented to the 6 th. International Arbitration Congress op. Cit.





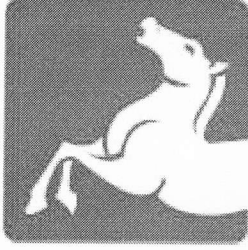
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

فهناك خسارة مالية تلحق أطراف النزاع كلهم، بما فيهم المحكوم لصالحه. فانشط الاقتصادى يهमे التوصل إلى الحلول النهائية الحاسمة، ويقول بعض رجال الأعمال الدخلاء على مجال الأعمال الجادة أنه يجب ألا نتوقف كثيرا عند الدقة القانونية، وأن الإجراءات أمام القاضى العادى طويلة ومعقدة، فالدعوى تظل منظورة أما المحكمة سنوات قبل النطق بالحكم فيها، كما تشمل الإجراءات أمام القضاء الوطنى درجات تقاضى متعددة تبدأ بأول درجة ثم الاستئناف والطعن أمام المحاكم العليا المختلفة، ويترجم ذلك على الفور إلى وقت ضائع وخسائر مالية، فضلاً عن عدم التأكد من النتيجة التى سينتهى إليها النزاع إلى أن تصدر الكلمة الأخيرة من آخر محكمة. أما فى التحكيم فيلتزم المحكمون بإصدار قرارهم خلال مدة محددة وقرارهم يكون نهائياً دائماً ما لم يتفق الأطراف على عكس ذلك مع ما يكتنف ذلك من مخاطر، والتحكيم أسلوب لتسوية المنازعات يعتقد أنه يلائم متطلبات السرعة التى تتسم بها الأعمال والعلاقات الاقتصادية.

٣. ويؤخذ على القضاء العادى فقدانه للتمثيل الفنى بين هيئة القضاة على عكس الحال فى التحكيم حيث يجلس لفض النزاع أشخاص لهم رؤية دولية أشمل، ومتخصصون فى نوع النشاط الاقتصادى أو الفنى محل الخلاف إلى جانب الخبرة القانونية.

٤. وأحياناً ينشأ تخوف مقرون بتشكك الطرف الأجنبى إذا كان قاضى النزاع هو القاضى الوطنى بسبب الصفة الرسمية للخصم عندما يكون جهازاً حكومياً، واحتمال تحيز جهاز القضاء لجانبه ضد الخصم الأجنبى، الأمر الذى يؤدى إلى تدمير أى علاقة اقتصادية قائمة.





# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

٥ . وقد لا يكون الطرف الأجنبي على علم مسبق بالإجراءات القضائية المتشابكة، والتي تختلف من دولة إلى أخرى فقد تسفر عن مفاجآت لم يكن لها أي حساب في خلد الطرف الأجنبي .

٦ . قد يكتشف الطرف الأجنبي في نهاية المطاف بعد حصوله على حكم لصالحه صعوبة تنفيذه أصلاً لهذه الأسباب أو غيرها، لذلك يبحث الطرف الأجنبي في العلاقة الاقتصادية عن حل آخر غير التقاضي العادي. وهنا يظهر التحكيم كنظام تقاضي بديل له فعاليته ومزاياه العديدة بحسب الأصل، ويبدو في رأينا أن ذلك التوجه المستند إلى تلك الحجج منطقياً إذا لاحظنا مايلي:

١ . أن أطراف العلاقة الدولية الاقتصادية ينتمون إلى أجزاء مختلفة من العالم وبالتالي لكل قيمه الخاصة وثقافته وعاداته، وبالطبع نظامه القانوني، وقد لا يكون من العدل إخضاع طرف ما رغماً عن إرادته لنظام قانوني لا ينتمي إليه ولم يحط به علماً، في الوقت الذي لا يوجد فيه ما يمنع من خضوع الطرف الآخر لنظام قضائي غير قضائه. ولذلك يجد نظام التحكيم فرصته كحل توفيقى بين الأطراف المتنازعة حيث يكون اللجوء إليه، والخضوع لإجراءاته ثم لأحكامه عملية قضائية تماماً. وبالتالي تتميز القواعد الموضوعية التي يطبقها بالحيدة، سواء تم اختيار قانون محايد أو خضع للأعراف الدولية التجارية. Lex mercatoria مع ما يكتنف هذا النظام من مثالب. (١)

(١) تنطوي الأعراف التجارية Lex Mercatoria على قواعد لا يحيط بها أطراف العلاقة ولا تخدم مصالحهم، ولا تلمئن إليها دول العالم الثالث لتحكم منازعاتهم لأنها صيغت في كنف العالم المتقدم وعلاقاته غير المنصفة بالعالم النامي.

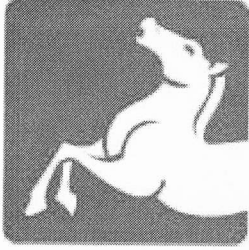


# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

٢ - الإجراءات أمام هيئات التحكيم تتميز بالوضوح والمرونة، فهي غير مفرقة في الشكليات كما هو الحال بالنسبة للقضاء .

٣ - تساعد سرية الجلسات والمداومات على عدم ذبوع الخلافات والحفاظ على استمرار التعامل، وهي اعتبارات لها أهميتها في المعاملات الاقتصادية.

٤ - إعلان الخلافات عند التقاضي على الملأ لا يعطى مجالاً للوصول إلى تسوية بين الأطراف على حين كثيراً ما تتم تسوية ودية قبل أن يصل التحكيم إلى نهايته. وهذه النتيجة غير واردة دائماً بالنسبة للمنازعات التي تطرح على القضاء العادي حيث تتخذ المنازعة أبعاداً سيئة يصعب بعدها تراجع الأطراف عن مواقفهم، أو التوصل إلى أي مصالحة. فاللجوء إلى التحكيم لا يكون لمجرد تفضيل نظام على آخر ولكن بهدف التوصل إلى العدالة من خلال إجراءات مبسطة. وكثيراً ما يفوض الأطراف هيئة التحكيم بالصلح بينهم بحل توفيقى، لذلك نجد أن معظم الاتحادات الكبرى للسلع لديها محاكم تحكيم خاصة بها، وأحياناً تقبل استئناف الأحكام الخاصة الصادرة منها أمام لجان استئناف تابعة لها أيضاً. ويأخذ بهذا الأسلوب اتحاد الحبوب والغلل واتحاد الزيوت والبذور والشحوم، كذلك العقود الضخمة للتوريدات والمقاولات، حيث تنطوى عادة على شرط تحكيم أمام هيئة تحكيم موجودة، مثل محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية أو مركز لندن للتحكيم الدولي أو مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي. وقد ينص في هذه العقود على تشكيل محكمة تحكيم خاصة ad-hoc وقد يتفق على تشكيلها من محكم واحد، وفي كثير من الأحيان تنص على تشكيلها من أو على ثلاثة محكمين. وفي هذه الحالة يعين كل طرف محكم واحد ثم



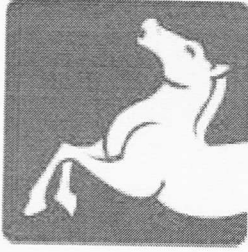
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

يختار الاثنان المحكم الثالث الذي يكون رئيساً للمحكمة ويسمى المحكم الوازع أو المرجع Umpire . وعند اختيار الأطراف لطريق التحكيم الخاص يتعين ad-hoc أيضاً تحديد النظام الإجرائي الذي ستطبقه المحكمة، فتشير المادة التي تنص على التحكيم في العقد إلى نظام إجرائي معين مثل قواعد تحكيم Uncitral وهي مجموعة قواعد أعدتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، وهي تمد المحكمين بتقنين إجرائي جاهز ومعد سلفاً، وتبنى مثل هذه القواعد يوفر الكثير من الوقت في الجدل حول بعض المسائل الإجرائية وقد أعد نظام Uncitral مركزين للتحكيم في الشرق أحدهما في كوالالمبور والآخر بالقاهرة وكلاهما على قدر ممتاز من حيث الاستعدادات المادية والخبرات المتخصصة.

## ● موقف الدول النامية من التحكيم

لا يمكن إنكار أهمية دور الدول النامية في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية، فهي وإن افتقدت إلى التكنولوجيا المتقدمة أو رؤوس الأموال في بعض الأحيان، إلا أنها مازالت المصدر الهام للمواد الأولية والسوق الأوسع والأكثر نشاطاً لتصريف منتجات الدول المتقدمة. بالإضافة إلى عوامل عديدة أخرى،<sup>(1)</sup> إلا أن عدم تمرسها على مهارات التفاوض

(1) The shifting balance of economic power has made the developing countries highly desirable markets Joseph T. McLaughlin, " Arbitration and Developing countries, International Lawyer. Vol. 13, No. 2(Spring 1979). Pp.21221; W. Friedman J. Be-guine, Joint International Business Ventures in Developing countries (1971) at 5 where they said "Within the general in countries there are enormous differences between countries such as India or Brazil which have a considerable background of=



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

Negotiation Skills لدى إبرام اتفاقيات المعاملات يجعلها تبدو . على غير الواقع . أقل قوة في ميدان العلاقات الدولية الاقتصادية. يضاف إلى ذلك العامل التاريخي والعامل النفسى. فمعظم دول العالم النامى كانت مستعمرات لدول العالم الصناعى المتقدم.. وتجربتها السابقة مع أشكال الاستعمار المختلفة، وحرصها على الاحتفاظ باستقلالها الذى حصلت عليه باهظ التكاليف مدفوع الثمن بالكامل من دم شعوبها وثرواتها الطبيعية، يجعلها دائماً فى موقف المتخوف الحذر من أى علاقة مستجدة مع العالم المتقدم.

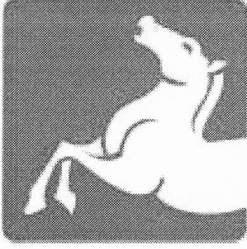
وعندما يصّر الطرف الأجنبى على إدراج شرط التحكيم فى تعاقده فى الدول النامية فكثيراً ما يُنظر إلى التحكيم على أنه ماس بسيادتها، وفيه سلب لاختصاص قضائها الوطنى. وكذلك الحال إذا تم اختيار قانون آخر غير قانونها الوطنى يحكم علاقتها الاقتصادية مع الأجنبى.

ومع أهمية المصالح الاقتصادية التى تحصل عليها الدول المتقدمة من الدول المتخلفة أمكن إيجاد تقارب بين الجانبين.

لقد أصبح من المألوف أن تدخل الدول النامية فى مفاوضات مع مستثمرين من العالم الصناعى لإبرام اتفاقيات تأخذ فى حسابها الطبيعية المتغيرة للنظام الاقتصادى الدولى، تلك الاتفاقيات لا تقتصر بالضرورة على عقود قصيرة الأمد بل تشمل كذلك اتفاقيات تنمية طويلة المدة، بمقتضاها

---

=managerial, Scientific and technological as well as considerable commercial experience and sophisticated indigenous enterprises, and some of the small, new independent states of Africa or west India, which have made sudden transition from tribal and static. Communities to the aspirations of modern states.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

يتعهد المستثمر بتقديم خبرته، لتشغيل مشروع من مشروعات التنمية. وهذه الاتفاقيات غالباً ما تتم بين مستثمر أجنبي وإحدى السلطات العامة مباشرة، كما قد تتم بين طرفين من القطاع الخاص. وقد حل هذا النوع من الاتفاقيات محل عقود الامتياز التي كانت سائدة في الماضي. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تحقيق مراحل هامة من خطة التنمية وتتضمن تكاتف جهود كل من الجهة الحكومية الوطنية والمستثمر الأجنبي، بحيث تقدم الحكومة للمستثمر عائداً معقولاً لاستثماراته.. مقابل إسهامه الإيجابي في تنفيذ الخطة القومية للتنمية الاقتصادية. ومن أمثلتها اتفاقيات BOT حيث تتعهد مؤسسه أو شركة ببناء المشروع وتشغيله طوال عدد معين من السنوات ٥٠ سنة أو نحوه ثم تقل ملكيته إلى الدولة الوطنية. هذه العقود هي عقود امتياز وفقاً للتكييف القانوني السليم ولكن حتى يتم إيهام الدول النامية بشديدة الحساسية تجاه عقود الامتياز بان التعاقدات الجديدة لن تؤدي إلى السيطرة على مقدراتها الاقتصادية فقد غيرت المسمى فقط من عقد امتياز إلى عقد BOT أو أخواته.

ومن الطبيعي أن يكون هناك خلاف في الأهداف المراد تحقيقها بين كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، وقد تنور الخلافات أثناء تنفيذ أعمال الاتفاق أو بعد إكمالها، وعلى هذا يصبح من أهم العناصر لأي اتفاق تنمية اقتصادية، وجود حد أدنى من القواعد، تتلاقى عندها إرادة كل المتعاقدين بحيث تضمن تحقيق المشروع لأهدافه، وتحدد الأسلوب الأوفق لإدارته، والقواعد التي وفقاً لها يمكن أن توزع الأرباح والخسائر بطريقة عادلة، ثم تحديد الأسلوب المناسب لتسوية ما قد يثور من خلافات بين الأطراف.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

وتحبذ الدولة المضيضة في الغالب، أثناء التفاوض، أن تقص على إخضاع ما قد يثور من خلافات للاختصاص القضائي الوطني، على حين يتشبث الطرف الأجنبي بالتحكيم. والواقع أن نتيجة ما تسفر عنه المفاوضات في هذه المرحلة يكون انعكاساً لما يمثله كل طرف من قوة تفاوضية. فمن الطبيعي أن يعترض المستثمر الأجنبي على اختصاص القضاء الوطني للاعتبارات السابق ذكرها. حيث يتخوف من عدم مقدرة القضاء الوطني التوصل إلى حل محايد للنزاع، وقد يعزف عن إخضاع النزاع إلى جهة قضائية قد لا تتوافر لديها خبرة متخصصة. وسواء كان لتخوف الطرف الأجنبي أساس سليم أم لا، فإنه يتمسك في العادة بوجهة نظره. وغالبا ما تقتنع الحكومة الوطنية أو الطرف الوطني بالتحكيم، إما لوجاهة حجج الطرف الأجنبي أو لقوته التفاوضية التي يستمدتها من وضعه الاقتصادي، غير أن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد، إذ تثار جوانب عديدة متعلقة بتفصيلات التحكيم ذاته.

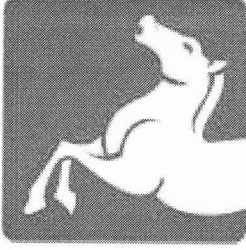
فالمزايا المتعددة للتحكيم، وشيوع النص عليه في الاتفاقيات لا تعنى بالضرورة أنه يقدم الحلول السحرية لجميع الخلافات الدولية.<sup>(1)</sup>

وعدم إتقان صياغة شرط التحكيم وتحديد إجراءاته وضمائنه الحيدة فيه بوضوح قد يطيح بأية مزايا يمكن توقعها من هذا النظام، وفي هذا المجال يتعين ملاحظة الآتي:

١ - الأخذ في الاعتبار وجهات نظر الدولة المضيضة تحسباً للنتائج العملية والقانونية للنص على شرط التحكيم الدولي.

(1) Sanders, International Commercial Arbitration, 20 International Law. Revue  
Pp 44 .1973





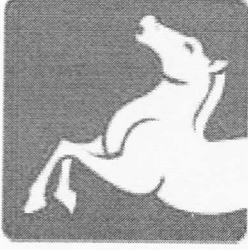
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

- ٢ - اختيار نظام التحكيم معترف به ويكون هو الأكثر ملائمة لطبيعة الاتفاق.
- ٣ - طريقة اختيار المحكمين وعددهم مع التنبه إلى محاذير المحكم الواحد والمحكم الأجنبي.
- ٤ - اختيار القانون الذي سيطبق على الموضوعات المحالة للتحكيم والنظام القانوني الذي ستخضع له إجراءات التحكيم.
- ٥ - الاتفاق على مكان التحكيم وذلك بتحديد الدولة التي ستعقد فيها هيئة التحكيم . - The Venue
- ٦ - اللغة التي سيدار بها التحكيم . Arbitration Language
- ٧ - الاجراءات داخل جلسات التحكيم
- ٨ - المدة المحددة للجلسات والمدة المحددة لإصدار قرار التحكيم.
- ٩ - موافقة أو عدم موافقة الأطراف على تفويض المحكمين بالصلح بينهم.
- ١٠ - ضمانات تنفيذ قرار التحكيم والشروط الجزائية في حالة عرقلة القرار خلال مدة محددة.

فصياغة شرط التحكيم تكون موفقة بقدر ما يؤخذ في الاعتبار اتجاهات الأطراف في الاتفاق. فالمستشارون عند صياغتهم لشرط التحكيم يعتين عليهم أن يحيطوا علماً بموقف الدولة المعنية من نظام التحكيم، فعلى سبيل المثال يتعين عليهم معرفة أن معظم دول غرب أفريقيا قد أصدرت تشريعات حديثة للتحكيم<sup>(1)</sup>، وأنها أطراف في عدة اتفاقيات

(1) Schwarzenberger Equality discrimination International economic law 25 year 1 book of world affairs 163 -181 (1971)





# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

للمصداقة والتجارة والملاحة<sup>(1)</sup> كما أن كثيراً من دول الشرق الأوسط تأخذ بنظام التحكيم من زمن طويل كأسلوب لتسوية المنازعات في علاقاتها الاقتصادية الدولية. ومع ذلك فهناك بعض الدول مازالت تتردد في تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية أو لا تتقبل تطبيق قانون أجنبي في نزاع يضم هيئة حكومية وطنية. ففي هذه الظروف تفضل الدول إحالة النزاع إلى المحاكم الوطنية.

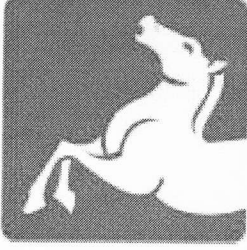
## موقفنا من التحكيم العادي ثم الإلكتروني:

وتقييمنا الشخصي للتحكيم كوسيلة قضائية ودية لتسوية المنازعات عموماً وتسوية العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة خاصة نعرضه في النقاط التالية:

١ - ليس التحكيم خيراً كله ولا شراً كله. فله مزاياه وكذلك له عيوبه الخطيرة بالنسبة للدول النامية.

٢ - الميزة الأساسية في التحكيم هي سرعة الفصل في النزاع، وتزداد هذه الميزة في الدول التي يطول فيها المعدل الزمني للفصل في القضايا أمام قضائها الوطني، فإذا كان الطرف الأجنبي مدعياً عليه ومطالب بمبالغ مدين بها أو يلزم دفعها كتعويض نجده يفتعل الحيل لتسويق وإطالة أمد التحكيم شأنه في ذلك شأن أصغر المحامين، وقد يلجأ لاستمالة المحكم الفرد أو المحكم المرجح بشتى الأساليب التي لا يقرها القانون، مستغلاً

(١) المرجع السابق .



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

ثراءه وحياله والضعف البشري للمحكم، والملاحظ أن المحكم الأجنبي يكون متحيزاً لبني جلدته.

هنا يجب على القضاء الوطني أن يفوت على الطرف الأجنبي فرصة استغلال عيب البطء في التقاضي أمام القاضى الوطنى، بأن يصلح من حاله وأن يتخذ من الإجراءات والنظم ما يكفل سرعة الفصل فى القضايا.

وهناك دول معدل الفصل فى القضايا بها سريع، لذلك يقدم كافة الأطراف على النص على اللجوء إلى القضاء الوطنى والمثال على ذلك دولة الكويت، حيث ثبت أن معدل الفصل فى القضية لا يتجاوز سنة واحدة فى حين أن التحكيم فى بعض المنازعات يتجاوز أربع سنوات.

٣. حجة افتقاد القضاة للخبرة الفنية أمكن دائماً التغلب عليها باللجوء إلى الخبراء لكتابة التقارير حول الخلافات المغرقة فى التفاصيل الفنية، ولكن التحكيم قد يوفر على منصبه خبراء على قدر كبير من الكفاءة وحسن السمعة بما يجعله يتميز عن القضاء.

٤- ولن نعتبر أن التحكيم الإلكتروني يحقق ميزة إضافية لأنه يقتصد فى المصروفات فهل تعد تلك الميزة مسألة إيجابية إذا ما قورنت بالضمانات الموجودة فى التحكيم العادى أو فى القضاء الرسمى؟

٥. صفوة القول أنه ما لم نضمن قراراً تحكيمياً عادلاً ومحايداً فلا تكون للتحكيم جدواه باتباع ما يأتي:

أ. الدقة فى صياغة مشاركة التحكيم وصياغتها بإسهاب، فلا



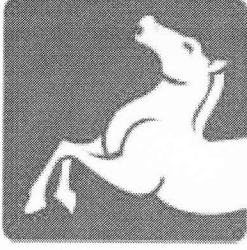
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

أرخص من الورق، بحيث تتجنب أي نقص يكشف عنه التطبيق العملي أثناء التحكيم، إذ سيصعب تدارك أي نقصان بقدر صعوبة جمع أطراف النزاع على كلمة سواء.

ب - اختيار الدول النامية أو الطرف الوطني لمحامين لديهم الخبرة الكافية لصياغة شرط التحكيم أولاً، ثم قدرتهم على إدارة عملية التحكيم وإجراءاتها بما قد يكتنفها من غموض مازال قائماً بشأن إجراءاته، وأن يكون لديهم الحجة والمهارة لمواجهة أية مواقف.

ج - والمهم في كل ذلك هو حسن اختيار المحكم المرجح - الوازع - لأنه في الواقع والحقيقة هو الذي سيحسم الخلاف وإن تعدد المحكمون ثلاثة أو خمسة، فإن كان غير كفاء أو غير أمين سهل التأثير عليه من قبل الدول الغنية أو الطرف الموثر فلن يكون التحكيم مجدياً ولن يكون محمود العواقب. ويصبح سبباً لإضاعة الوقت والمال، ويكون ضرباً من السفه.

د - مصروفات التحكيم باهظة لأن أطراف الخصومة يتحملون أتعاب المحكمين والمحامين وتكاليف إجراءات التحكيم ومنها مصروفات المركز أو الغرفة التي يتم التحكيم فيها. وبعض هذه المراكز تحدد سلفاً مصروفاتها بنسبة ثابتة من قيمة النزاع وبعضها يتركها مفتوحة دون تحديد مما يوقع الأطراف في عنت تكاليف مفاجئة لم يضعوها في حساباتهم.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

هـ يجب أن ينص في التحكيم على إمكانية استئناف القرار لدى جهة استئنافية كدرجة ثانية للتقاضى تشكل ضماناً هامة في مواجهة خطأ هيئة التحكيم في فهم الوقائع أو في القانون أو تطبيقه أو تفسيره. فالمحكم بشر يصيب ويخطئ وهو ليس بمميز عن القاضى الذى تستأنف أحكامه وتميز وتنقض.

وهنا لنا رأى عبرنا عنه بخصوص نظام استئناف قرارات التحكيم. فاستئناف قرارات التحكيم يجب أن يتقرر ، سواء لخطأ فى القانون أو فى الوقائع. فالخطأ فى فهم الوقائع أو تحديدها أو التحقق من وجودها لا يقل خطورة وأهمية عن الخطأ فى تطبيق القانون أو تفسيره.

وكثيراً ما تختلط الأمور بين القانون والوقائع. فإجراء دولة بالحد من الاستيراد أو وضع قانون يفرض قيوداً على المبادلات والتحويلات المصرفية هل هى وقائع أو قانون؟ أى أن فصل الوقائع عن القانون ليس بالأمر اليسير دائماً.

وقد لاحظنا أن نظام تسوية المنازعات فى إطار منظمة التجارة العالمية (جات 1994) قد راعى الأخذ بكثير من تلك الملاحظات، وذلك بفضل جهود المفاوضين من الدول النامية، ولكن مازالت ضمانات المحكم النزيه، وحرفة إدارة التحكيم ومواجهة مواقفة أو مفاجئته هى مسئولية المحامون.

وفى مجال التحكيم الإلكتروني أؤكد على أهمية إقتراحى بأن يتم هذا التطور الجديد فى التحكيم بشكل مؤسسى على نحو ما بينت فى مقدمات هذه الورقة.



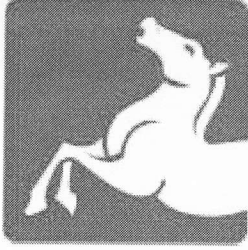
# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

ونرى أنه من المهم، كضمانة للمتقاضين، أن يتاح مجال لاستئناف قرارات التحكيم الإلكتروني على غرار ما أخذ به نظام تسوية المنازعات الخاص بمنظمة التجارة العالمية.

لابد من الموازنة بين عامل الوقت المراد اختصاره وضغط تكاليف التقاضي ونفقاته من جانب وأهمية حصول صاحب الحق على حقه وتحقيق العدالة.

نخشى أن يكون الترويج للتحكيم الإلكتروني حلقة في سلسلة تحقيق مصالح العالم المتقدم على حساب الدول النامية. فالملاحظ أنه عندما يتعلق الأمر بمصالح الدول المتقدمة أو مواطنيها تجدها تستبعد التحكيم الإلكتروني، فالقضايا المتعلقة بالمستهلكين لا تنظر من خلال التحكيم الإلكتروني، كذلك عقود القروض الضخمة التي تتم مع مقرض أو مقرضين من العالم المتقدم.. لا تتم من خلال الإنترنت، ولا تنظر منازعاتها من خلال تحكيم إلكتروني.

ونرى أنه لا بأس من اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني بالنسبة للمنازعات البسيطة محدودة القيمة. على أن تشمل الضمانات التي سقناها من قبل بصدد التحكيم العادي بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة بالتحكيم الإلكتروني ومتطلباته.



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

## ●● ملخص البحث ●●

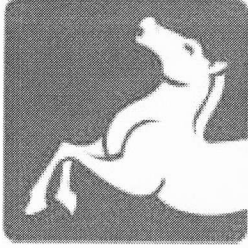
فكرة التحكيم الإلكتروني تتلخص في اعتماد أطراف التحكيم على استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني في الاتفاق على التحكيم ثم عقد الجلسات وتبادل المستندات والمذكرات وسماع الشهود والخبراء من خلال أجهزة الاتصال الحديثة أي الكمبيوتر والفاكس من خلال شبكات الاتصال عبر الأقمار الصناعية. ومن ثم لزم تطويع وسائل حسم المنازعات لتتواءم مع التجارة الإلكترونية. وتناولنا في هذه الورقة إمكانية اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني في ظل القوانين الحالية، والنظام القانوني للتحكيم الإلكتروني، والقوانين الوطنية ومدى وفائها بمتطلبات التحكيم الإلكتروني. ذلك أن الشرط الدارج في القوانين الوطنية بل وفي المعاهدات الدولية مثل اتفاقية نيويورك بشأن تنفيذ قرارات التحكيم تشترط الكتابة كذلك سواء بالنسبة لاتفاق التحكيم بداءة، أو بالنسبة لقرار المحكمين والتوقيع عليه. أي يتعين الوفاء بشرط التحكيم الذي يجب أن يكون مكتوباً، فما هو مفهوم الكتابة هنا، وهل هي الكتابة الورقية الخطية أم يمكن أن تكون الكتابة على وسائط المعلومات الحديثة بمثابة الكتابة العادية ويتعين قبولها بهذا الشكل واعتمادها؟ وهنا ويثور هنا موضوع التوقيع الإلكتروني وضمائنه. وهو ما أسهبنا بشأنه لتوضيح الصورة ولتعميم الفائدة وعرضنا لتصور المشرع المصري لضبط هذا الموضوع والتثبت من صحته. ولأن القضاء يعتمد أساساً على الإثبات فقد تطرقنا برفق لموضوع الإثبات أثناء التحكيم الإلكتروني. وإن كان التحكيم بهذه الصورة يتم عن بعد حيث يكون كل طرف في دولة مثلاً وكذلك المحكمون فكيف يتحدد مكان التحكيم .. إذ



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

تترتب آثار عديدة على هذا التحديد أهمها على سبيل المثال تحديد القانون واجب التطبيق. ثم كيف ستطر القضية ، هل بمجرد تبادل المذكرات أم ستعقد جلسات عبر شاشات التلفزيون من خلال ما يعرف بفيديو كونفرنس؟ والأهم أخيراً هو تنفيذ قرارات التحكيم الإلكتروني. فهل ستعتمد دولة التنفيذ قرارات تحكيم صدرت إلكترونياً على حين يشترط أن تكون قرارات مكتوبة وموقعة. وقد انطوى البحث على مقارنة بين التحكيم عموماً وإلكترونياً والتقاضى العادى. كما سقنا بعض الآراء التى تستلزم وضع الضمانات الكافية لتحقيق العدالة المنشودة من التحكيم.





# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

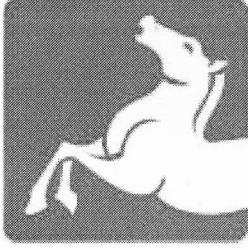
## قائمة المراجع

### باللغة الإنجليزية:

- 1) Mr. Gerald Hermann, Developing Model E-commerce Law, E. Commerce Conference , Cairo Regional Center, 20 -22 Nov. 2002 .  
Dr. Moh. Abou El Enin ,the Role Of The Judiciary In Arbitration Cases,the Cairo Regional Center For International Commercial Arbitration. 2001
- 2- Dr Moh Abou El Enin, An Out Line On Dispute Resolution In The Electronic Commerce In The Arab Countries Institutional Perspective And Responses. Nov (2000). Cairo Regional Center For In Ternational Commerce Arbitration.
- 3- United Nations, General Assembly, Legal Aspects Of Electronic Commerce, And Electronic Contracting. Sep. (2001).

### باللغة العربية:

- ١ . د محمد أبو العنين ، مقدمة في جسم المنازعات التجارية الإلكترونية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي عن التحارة الإلكترونية والإعسار عبر الحدود، جامعة الدول العربية من ٢٠ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠
- ٢ . د . عبد الحميد الأحذب ، نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ، منظمة التجارة العالمية
- ٣ . د . أسامة أحمد شوقي المليجي ، قيمة مستخرجات التقنيات العلمية الحديثة ومدى حجيتها في الإثبات المدني مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية. (٢٠٠١)
- ٤ . د . القاضي إلياس ناصيف، التحكيم الإلكتروني ، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية - الجامعة اللبنانية. (٢٠٠١)
- ٥ . د . محمد حسام محمود لطفى ، الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية ، دراسة في قواعد الإثبات مصر - لبنان - الإمارات - الأردن - الكويت ، عام ٢٠٠٠



# الدليل الإلكتروني للقانون العربي ArabLawInfo.

٦. د. سمير برهان، إبرام العقد في التجارة الإلكترونية - الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، مارس، ٢٠٠٢.
٧. الجمعية العامة، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، مارس، ٢٠٠٢.
٨. د. محي الدين علم الدين، دور البنوك والمؤسسات التمويلية. مؤتمر التجارة الإلكترونية والإفلاس عبر الحدود، نوفمبر (٢٠٠٠)، مقر جامعة الدول العربية.
٩. د. حازم حسن جمعة، الحماية الدبلوماسية للمشروعات المشتركة ( دار النهضة العربية، القاهرة - ١٩٨٧).
١٠. د. عادل رمضان الأبيوكي، التجارة الإلكترونية ومخاطرها القانونية وطرق علاجها. مؤتمر التجارة الإلكترونية والإفلاس عبر الحدود، نوفمبر (٢٠٠٠)، مقر جامعة الدول العربية.
١١. د. فؤاد جمال، التطور التشريعي للتجارة الإلكترونية في ظل التنمية التكنولوجية إلى مقر التجارة الإلكترونية المنعقد بجامعة الدول العربية، نوفمبر ٢٠٠٠.
١٢. عبد الحميد الأحديب، سلطات محاكم الدولة في إبطال أحكام التحكيم. مؤتمر التجارة الإلكترونية والإفلاس عبر الحدود، نوفمبر (٢٠٠٠)، مقر جامعة الدول العربية.
١٣. د. حازم حسن جمعة، القانون الدولي الاقتصادي المعاصر ( دار النهضة العربية - القاهرة الطبعة الثانية ١٩٩٩).